دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	ازمة العلوم الانسانية
المصدر:	الفكر العربي
الناشر:	معهد الإنماء العربي
المؤلف الرئيسي:	الحديثي، جابر
المجلد/العدد:	مج 6, ع 37,38
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1985
الشهر:	مايو
الصفحات:	109 - 137
رقم MD:	429301
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	HumanIndex
مواضيع:	المجتمعات البدائية، العلوم الانسانية، علم الاجتماع، مشاكل العلوم الانسانية، البحث العلمي، علم الانثروبولوجية، مناهج البحث
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/429301

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

ازمـــة العلوم الانسانيـــة

د. جابر الحديثي

لا يزال علم الاجتماع، والعلوم الانسانية كلّها، تثير الكثير من الجدل والمناقشات حول ماهيّة هذه العلوم وميدانها ومناهجها ونظرة المشتغلين بها الى أنفسهم. هل يعتبرون أنفسهم مثلاً، حرفيين ومهنيين يلتزمون بأحوال المهنة في كل خطوة يخطونها؟ وما هي تلك الأحوال والقواعد، وما أثر ذلك الالتزام على مستقبل علم الاجتماع والعلوم الانسانية جميعها، وما هـو نوع المشاكل التي يجب عليهم دراستها والتعمق بها؟

وقد أدّى هذا الوضع الى انقسام العلماء الى فئتين: إحداهما ترى وجوب توفر العالم على دراسة مشاكل محددة بالذات للتعرف على كل دقائقها وتفاصيلها بما يتفق مع مستلزمات التخصص المهني الدقيق، حتى وإن كان ذلك على حساب النظرة العامة الشاملة إلى الحياة الاجتماعية ككل، أو الى الخصائص الأساسية التي تميّز المجتمع الذي يدرس الباحث تلك المشكلة أو المشاكل المحددة فيه، بينما ترى الفئة الثانية انه على الرغم من أهمية التخصص الدقيق والدراسة التفصيلية لمشاكل جزئية محددة، فإن المبالغة في ذلك الاتجاه تؤدي في آخر الأمر الى تحديد مجال علم الاجتماع، أو أي فرع آخر من فروع العلوم الانسانية، وتضييق أفق الباحث نفسه وعزله عن التيارات والأحداث العالمية نتيجة للتركيز على مشكلة واحدة محدودة بحدود الزمان والمكان. الأمر الذي يتعارض مع ماهية علم الاجتماع باعتباره أحد العلوم الانسانية التي تهدف قبل كل شيء الى دراسة الانسان بذاته.

هذا الاختلاف يكاد يلخّص حقيقة الأزمة الراهنة التي تواجهها العلوم الانسانية والتي تتمثّل بوجه خاص في اختلاف الآراء حول طبيعتها، ودقة المناهج وأساليب البحث التي تتبعها، ونوع الالتزامات التي يجب أن تلتزم بها ازاء الانسان والمجتمع، والعلاقات المختلفة التي تقوم بين فروعها ومدى الاعتماد المتبادل الذي يمكن أن يقوم بين هذه الفروع والتخصصات وما الى ذلك. وعلى الرغم من أن معظم هذه المشكلات قديم ودارت حوله مناقشات طويلة منذ أواخر القرن الماضي، وبخاصة فيما يتعلق بعلم الاجتماع، ثم تجددت هذه المناقشات بعد الحرب

العالمية الأولى وبخاصة فيما يتعلق بالانثروبولوجيا، فإن الظروف الحالية التي يمر بها المجتمع الإنساني والتقدم الملحوظ الذي حققته العلوم الطبيعية والبيولوجية، وتخلّف العلوم الإنسانية في الوقت ذاته وعدم قدرتها على اللحاق بتلك العلوم، أبرزت أهمية هذه المشكلات بشكل غير عادي. ومن الخطأ ان نعتقد ان الاهتمام بالمشكلات الاجتماعية والسياسية وغيرها من المشكلات الأنسانية أحدث عهداً بكثير من الاهتمام بالظواهر الكونية او الفيزيائية. بل ان العلوم الانسانية وبالذات علم الاجتماع أو علم المجتمع، كانت في بعض فترات التاريخ تبدو أكثر تقدماً من علم الطبيعة (الفيزياء) كما هو الحال مثلاً في أيام اليونان وبخاصة أيام افلاطون. ولكن بمجيء « جليليو » و« نيوتن » أحرزت العلوم الطبيعية من النجاح ما لم يكن مرتقباً، وتفوقت كثيراً على غيرها من العلوم. ومنذ عهد « باستور » نظير « جليليو » في علم الحياة أحرزت العلوم البيولوجية نجاحاً يكاد يعادل ما أحرزته العلوم الطبيعية. ولكن العلوم الاجتماعية لا يبدو للآن انها وجدت من يحقق لها ما حققه « جليليو » للعلوم الطبيعية[1]. ومن هنا كان لا بد للمشتغلين بالعلوم الانسانية من أن يتعرفوا على أسباب ذلك التخلف الذي تعاني منه هذه العلوم من ناحية، والطريقة المثلى للخروج من ذلك التخلف الذي يكاد يشبه الجمود، ومن هنا أيضاً كان لا بد لهم من الاهتمام بالمسائل المنهجية وبخاصة المناهج التجريبية المتبعة في العلوم الطبيعية بالذات. وهذه أيضاً حركة قديمة ترجع الى أيام « جون ستيوارت ميل »: الذي أراد « اصلاح » علم الاجتماع بالاستعانة بالمناهج التجريبية مثلما فعل « فونت » في محاولته « اصلاح » علم النفس. ومع ان هذه المناهج حققت كثيراً من النجاح في علم النفس فهناك كثير من الشك في مدى ما حققته من نجاح في العلوم الانسانية.

ولقد ترتب على سرعة التقدم العلمي والتكنولوجي في السنوات الأخيرة مع تخلف العلوم الانسانية أن زاد التشكك في قيمة وجدوى هذه العلوم، على الأقل في حالتها الراهنة. وساعد على ذلك ما ظهر من انعزال كثير من المشتغلين بهذه العلوم عن الأحداث الهامة في مجتمعاتهم وعجزهم عن ملاحقة التغييرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والايديولوجية التي يمر بها العالم الآن. وانعكس ذلك واضحاً في موقف كثير من الحكومات من كلتي الفئتين من العلوم ومدى اهتمامها بها، وهو اهتمام يمكن أن نقيسه بحجم الاتفاق على كل منهما.

وقد يرجع بعض هذا التخلف الذي تعانيه العلوم الانسانية الى قلة الانفاق على البحوث، وان كان يمكن في الوقت ذاته تغير الانصراف عن تدعيم هذه البحوث ذاتها الى قلة العائد الملموس منها، والى اخفاق المشتغلين أنفسهم بهذه العلوم في تدعيم مركزهم واقناع الحكومات والمجتمع بجدوى أبحاثهم التي كثيراً ما يشوبها الجدل والافتراضات الفضفاضة والتعميمات التي تستند الى أساس متين من الواقع. وربما كان هذا من بين الأسباب التي دفعت « بارسونز » إلى القيام بدعوته للاهتمام الزائد باتباع المناهج التجريبية ومحاولة محاكاة العلوم الطبيعية في أساليبها، عسى أن يؤدي ذلك الى احراز التقدم المأمول. ومن الصعب أن نناقش هنا بالتفصيل أزمة العلوم الانسانية المختلفة، ولذا سنقتصر في معظم الأحوال على الإشارة الى اثنين فقط من هذه العلوم وهما علم الاجتماع والانثروبولوجيا، أو كما يسميان أحياناً، علم المجتمع وعلم الانسان، كمثالين يوضحان الوضع القائم في

المجموعة كلها. فالمشاكل على أية حال واحدة او متشابهة الى حد كبير.

ولكن مهما يكن من أمر تخلف العلوم الانسانية، فليس ثمة شك في أنها خليقة بأن تلعب دوراً هاماً في حياة الانسان المعاصر وانسان المستقبل، بل وقادرة على الاضطلاع بهذا الدور بشكل لم يتيسر لها من قبل، وان تساعد على حل كثير من المشكلات والأزمات التي نجمت عن التقدم التكنولوجي الحديث. والمعروف ان علم الاجتماع بالذات ظهر كنوع من الاستجابة للأزمة التي كان يمر بها المجتمع الأوروبي خلال المرحلة الديناميكية التي ترتبت على ظهور الثورة الصناعية والثورات السياسية والظروف التي أحاطت بعصر التنوير وحروب الاستقلال والثورات في أميركا وأوروبا والغزوات والحروب النابليونية. وكان الغرض من قيامه كحركة جديدة هو ايجاد وسائل وطرق وأساليب يمكن بها تحليل العلاقات الاجتماعية المتشابكة المعقدة وتقريبها الى الأذهان. وهذا معناه أن علم الاجتماع نما وترعرع في عالم سريع التغير نسبياً كان يبدو حينذاك على أنه ينحرف بسرعة فائقة عن الأوضاع الراسخة الموروثة، كما كان الانسان نفسه يبدو فيه ضائعاً لا يعرف أين يسير، كما كان يشعر بأنه أصبح عاجزاً تماماً أمام نتائج أعماله وأفعاله التي لم يكن يقدر نتائجها حق التقدير. لقد كان علم الاجتماع بذلك بمثابة المطلب العقلي لنوع جديد من العلماء يختلفون كل الاختلاف عمن سبقهم من الكتّاب الذين لم يدخروا وسعاً ـ رغم امكانياتهم المتواضعة ـ في فهم الانسان والمجتمع[2]. ولقد كان العلماء الأوائل يرون في علم المجتمع ـ حسب قول « بريدريش بوخولتز »نوعاً من الدراسة الفذة الفريدة التي لم تكن العصور السالفة تحلم بامكان قيامها، كما كانوا يرون في المشتغلين بذلك العلم الجديد طرازاً خاصاً من المفكرين يركزون كل اهتمامهم ويحصرون كل أهدافهم في محاولة تقريب العلم من حالة المجتمع وأوضاعه وبالتالي يعملون على تكييف ذلك العلم الجديد للمجتمع. ومع ذلك فلم يحاولوا أن يطلقوا عليه اسماً معيناً. والمعروف ان الذي سمى علم الاجتماع بذلك الاسم هو « اوغوست كونت » الذي كان يخضع ذلك العلم للقول الفرنسي المأثور: «Savoir pour prevoir, prevoir pour pouvoir» أي انه كان يعتبر الغاية الأخيرة من علم الاجتماع هي التنبؤ أو التكهن، وان الغاية من التنبؤ هي التحكم والتوجيه والارادة. وبالتالي فان علم الاجتماع كان من ضمن أهدافه التغلب على الجموح الأعمى والنتائج غير المرئية وغير المقصودة التي قد تترتب على أفعال الانسان. وهذا هو بالضبط ما يبدو عليه الوضع الآن مع كثير من الفوارق في الدرجة بطبيعة الحال. فالعالم يمر في الوقت الحاضر بسلسلة طويلة من التغيرات العنيفة السريعة المتلاحقة، وقد زعزعت هذه التغيرات ثقة الانسان وايمانه في كثير من القيم الموروثة، وجعلته يشعر بالضياع والضآلة ازاء التقدم العلمي والتكنولوجي الهائل، ولم يعد يدري تماماً الى أين المصير. وكان لا بد للانسان ازاء ذلك من أن يرجع الى نفسه مرة أخرى يبحث فيها وفي المجتمع الذي ينتمي اليه، وفي العلاقات الانسانية والقيم الاجتماعية والروحية، وكذلك في الظروف الراهنة التي تحيط به عن موطىء قدميه، ويحاول أن يستشف منها شيئاً عن حاضره ومستقبله. ولكنه يصطدم في أثناء بحثه بالوضع المؤلم الذي انحدرت اليه العلوم الانسانية التي كان يمكن ان يسترشد بها، بالاضافة الى حالة التشكك وعدم اليقين التي تسيطر على المشتغلين بهذه العلوم ذاتها فيما يتعلق

بتحديد الهدف منها ومناهجها والدور الذي تقوم به في الحياة بعد أن فقدت، على ما يبدو، كثيراً من مقوماتها الأصلية القديمة. وهذا يصدق على علم الاجتماع في المحل الأول. ولكنه يصدق أيضاً على الانثروبولوجيا. ولقد دفع ذلك كله كثيراً من المشتغلين بالعلوم الانسانية وبخاصة الشباب منهم الى أن يختبروا بعقل ناقد وضع هذه العلوم في الوقت الحاضر بقصد التعرف على سر الأزمة التي تمر بها، وعناصر تلك الأزمة وطريقة الخروج منها.

إن أزمة العلوم الانسانية هي في أساسها أزمة كيان، إن صحت هذه التسمية، نشأت من الرغبة في اثبات وجود هذه العلوم وتحديد مكانها بين بقية العلوم والمعارف تحديداً واضحاً نهائياً ومعترفاً به من الجميع، أي من المشتغلين بالعلوم الطبيعية والبيولوجية من ناحية، والمشتغلين بالعلوم الانسانية ذاتها من الناحية الأخرى، على الرغم مما قد يبدو في هذا القول الأخير من غرابة. فليس هناك حتى الآن اتفاق تام بين المتخصصين في العلوم الانسانية أنفسهم على تحديد هذه العلوم والاعتراف بمجالات تخصصها ومدى التعاون الذي يمكن أن يقوم بينها، بل والأكثر من ذلك الاعتراف ببعضها بعضاً[3]. وهذا الموقف التشككي في أهمية بعض التخصصات من جانب المشتغلين بتخصصات أخرى ضمن دائرة العلوم الانسانية ذاتها موقف قديم. فأوغيست كونت في تصنيفه للعلوم الذي وضعه في كتابه الشهير « دروس في الفلسفة الوضعية » يرتب العلوم ترتيباً تصاعدياً من البسيط الى المعقد، مبتدئاً بالرياضيات التي يعتبرها أبسط العلوم، لأنها هي الأساس الأول الذي تعتمد عليه كل العلوم الأخرى، دون ان تستند هي الى أي علوم أخرى أبسط منها، ومنتهياً بعلم الاجتماع الذي يعتبره أكثر العلوم تعقيداً. إلا أنه يسقط علم النفس من هذا التصنيف، لأنه ليس علماً خليقاً بالذكر. وقد اتخذ « دوركهايم » أيضاً موقفاً معادياً من علم النفس وان لم يصل الى حد الإنكار التام له، ولكنه كان يرفض الاستعانة به في فهم ودراسة وتحليل الظواهر الاجتماعية ويحذر من الوقوع في التأويلات السيكولوجية لتلك الظواهر، وان كانت كتاباته هو نفسه لم تخل من مصطلحات علم النفس[4]. وقد نجد دليلاً واضحاً على مدى تخبط العلماء في هذا الصدد لو قارنا موقف دوركهايم باعتباره عالم اجتماع، بموقف « مالينوفسكي » ـ باعتباره من علماء الأنثروبولوجيا ـ ازاء علم النفس والتاريخ باعتبارهما علمين من العلوم الانسانية.

فبينما يرفض دوركهايم علم النفس على ما رأينا وينادي بأهمية التاريخ في فهم الظواهر الاجتماعية، يقف مالينوفسكي موقفاً مناقضاً لذلك تماماً. فهو يرفض التاريخ ولا يعترف به كوسيلة أو اداة في فهم المجتمع، ولكنه يستعين ـ في بعض دراساته على الأقل ـ بعلم النفس لفهم بعض الظواهر الاجتماعية بل انه كان يأخذ على المدرسة الفرنسية اغراقها في توكيد الجانب الاجتماعي من الطبيعة البشرية على حساب التغايرات الفردية وحاول، على هذا الأساس، ان يعدل نظرية دوركهايم عن طريق الاستعانة بالنظريات السيكولوجية عند بافلوف وفونت وكذلك الاستعانة بالتحليل النفسي[5].

وظهر هذا الاتجاه واضحاً بوجه خاص في دراساته للدين والسحر حيث حاول تفسيرهما ـ مع غيره من العلماء من أمثال « ماريت » و « لوي » و « رادين » ـ على أساس المشاعر والحالات الانفعالية كالكراهية والجشع والحب

والخوف والرهبة وما الى ذلك. ثم نجد من الناحية الثالثة « ايفانز بريتشارد » وهو تلميذ مباشر لمالينوفسكي يقف موقفاً معادياً تماماً لعلم النفس على عكس استاذه، ويرى ان التأويلات التي تعتمد على علم النفس يداخلها كثير من الخلط وعدم الترابط كما ان فيها كثيراً من اللغو والهراء[6].

ويبدو أن التشكك في أهمية العلوم الانسانية ـ أو بعضها على الأقل ـ يتعدى دائرة المشتغلين بهذه العلوم أنفسهم الى غيرهم من المفكرين والعلماء، كما يبدو ان موجة الشك تبلغ ذروتها بالنسبة لعلم النفس بالذات الذي أثير حوله كثير من السخرية والتهكم اللاذعين وبخاصة فيما يتعلق بمناهجه وطرق البحث فيه، وهي مناهج وطرق تهدف الى توكيد الناحية « العلمية » فيه وتقريبه من العلوم الطبيعية. وكثيراً ما تعرض لهذه السخرية أساطين علم النفس والتحليل النفسي من أمثال بافلوف وفرويد. ولقد كان بافلوف بالذات موضعاً لسخرية برناردشو في روايته « زنجية تبحث عن الله » حيث يسخر شو من تجارب بافلوف المشهورة حول الأفعال العكسية الشرطية. وبصرف النظر عن مدى جدية برنارد شو في نقده وتهكمه وعن مدى فهمه لتجارب بافلوف، فالمهم هنا هو عنصر التشكيك وما يلقيه من ظلال قاتمة على هذا العلم في أذهان الكثيرين من الناس ـ بل والأذكياء منهم ـ الذين قد يخطئون ادراك الغرض من اجراء التجارب العلمية. فعلى الرغم من أن بافلوف يعتبر من أعظم علماء النفس فإن شو يظهره على أنه أمير العلم الزائف، وان كل ما فعله في العلم هو أنه أضاع خمسة وعشرين عاماً من عمره في اجراء تجارب غريبة على الكلاب لجمع المعلومات التي يقيم عليها نظريته البيولوجية حول اذا ما كان اللعاب يسيل من فم الكلاب حين تتعرض لبعض المنبهات والمثيرات مثل رؤية الطعام أو شم رائحته وسماع بعض الكلمات أو الأصوات في أثناء ذلك، وكمية ذلك اللعاب مقدرة بعدد القطرات التي تتساقط من الفم، وانه بذل كثيراً من الجهد والوقت في فتح أدمغة عدد لا يحصى من الكلاب وعمل ثقوب وفتحات في افكاكها وخدودها لكي يسيل اللعب منها بدلاً من أن يسيل من طرف اللسان وهكذا... وتسأل الفتاة الزنجية البسيطة بافلوف « لماذا لم تسألني انا؟ لقد كان بوسعي أن أجيبك على ذلك في خمس وعشرين ثانية دون أن تضطر الى تعذيب كل هذه الكلاب المسكينة، ويستنكر بافلوف السؤال وينعي على الفتاة جهلها وقصر عقلها، فقد كان يعرف تلك الحقيقة عن سيل اللعاب طيلة الوقت، ولكنه لم يكن برهن عليها تجريبياً في المعمل، وبذلك لم تكن هذه الحقيقة معروفة على المستوى العلمي من قبل. « لقد وصلتني كنوع من التخمين الفج ولكنني أوصلتها للآخرين كحقيقة علمية »[7].

ونفس تسمية « العلوم الانسانية » بهذا الاسم يثير كثيراً من الجدل والبلبلة نظراً لأنه يجمع بين مجالين مختلفين تماماً من مجالات المعرفة، سواء من حيث الموضوع أو المنهج أو أساليب الدراسة، ويشبِّه أحد كبار علماء الانثروبولوجيا المعاصرين: الاستاذ « روبرت ردفيلد » الوضع في أميركا، على الأقل، بمأدبة ضخمة تضم مختلف المعارف والتخصصات، وقد جلست العلوم الاجتماعية أو الانسانية وإلى يمينها العلوم الطبيعية والبيولوجية والى يسارها الانسانيات، وفي الوسط تماماً يجلس علم الاجتماع وعلم السياسة اللذان لا يكادان يدخلان في أية علاقة

رسمية مع جيرانها على كلا الجانبين، بينما يظهر علم النفس الى اليمين بالقرب من العلوم الطبيعية والبيولوجية وان كان يبدو رغم ذلك غير واثق تماماً مما اذا كان يتعين عليه أن يقوي علاقاته وصلاته البيولوجية أو بالعلم الاجتماعي، بينما تعمل الجغرافيا جهدها للتقريب بين بعض الدراسات الأخرى التي تهتم بالجنس البشري من ناحية والأرض من ناحية أخرى. أما الانثروبولوجيا فانها تجد نفسها في موقف غريب وفريد. فهي ترسل مندوبين عنها يمثلونها في « مجلس البحوث للعلوم الاجتماعية »، كما ان لها مقعداً محجوزاً بين علماء البيولوجيا والفلك في « مجلس البحوث القومي » بالاضافة الى تمتعها بعضوية « المجلس الأميركي للجمعيات الثقافية » حيث تشارك في أعمال المشتغلين بالفنون والآداب.

وأياً ما يكون نظام توزيع المقاعد وترتيب الجلوس فإنه لا يساعد على تبادل الحديث والرأي بين هذه العلوم. فالعلماء الاجتماعيون على العموم يديرون ظهورهم للمشتغلين بالانسانيات الذين يجلسون الى يسارهم، مثلما يدير العلماء الطبيعيون على العموم ظهورهم للاجتماعيين. وتوزيع المقاعد بهذه الطريقة يعبّر في الحقيقة عن مواقف واتجاهات معينة تعكس نوعاً من تفاضل المكانة والمنزلة بين مختلف التخصصات، وبالتالي ترتيب هذه التخصصات في مراتب عليا أو دنيا بالنسبة لبعضها بعضاً. فبعض التخصصات يعتبر « أصعب » من البعض الآخر وبالتالي أفضل منها وأعلى مركزاً. وقد يكون المقصود بذلك صعوبة بعض هذه العلوم أو التخصصات على الفهم وكذلك اعتمادها على الرياضيات، وهذا هو السبب في تميّز علم الاقتصاد على بقية العلوم الانسانية. ولكن كثيراً ما تكون « الصعوبة » مرتبطة في أذهان الناس بنفس طبيعة العلم ومجاله والموضوعات التي يبحث فيها. وهذا هو السبب في اعتبار العلوم الطبيعية والبيولوجية أصعب من غيرها. ومن هذه الناحية بالذات، وعلى هذا الأساس، تعتبر الانسانيات، كالأدب والفنون « أسهل » الدراسات والتخصصات، بينما تعتبر الانثروبولوجيا « أصعب » وبالتالي، أعلى مركزاً ومكانة من علم الاجتماع نظراً لأن لها ـ أو لبعض فروعها على الأقل ـ صلة بالبيولوجيا، وهكذا. والمهم هنا هو أن « العلماء » والمتخصصين في دراسة « الكائنات البشرية في ذاتها » لا يشعرون على العموم بانتمائهم الى فئة « العلماء » بالمعنى الدقيق الضيق للكلمة، وانه لا يدخل من بين المشتغلين بالعلوم الانسانية في تلك الفئة سوى علماء الانثروبولوجيا، وربما كان ذلك ـ حسب تعبير ردفيلد اللاذع: « لأن لهم صلة بدراسة الجماجم ».

ولقد ترتب على ذلك الموقف الوسط الذي تقفه العلوم الانسانية بين العلم الطبيعي والانسانيات وان وجدت نفسها في شبه عزلة عن كلا الفئتين من المعارف والتخصصات. وأدى هذا نفسه الى تخبط المشتغلين بهذه العلوم في اختيار الطريق التي يسلكونها وإن كان ثمة ميل قوي واضح للارتباط بالعلوم الطبيعية واتباع طريقها. ورغم طول المناقشات والجدل فلا تزال المشكلة قائمة، وهي مشكلة تتعلق بالمناهج في المحل الأول وتثير كثيراً من الخلاف والشقاق وبخاصة بين الاجتماع والانثروبولوجيا. وسوف نعرض الجانب من تلك الخلافات والجهود التي بذلت ـ ولا تزال تبذل ـ لحل المشكلة لكي نتبين الى أي حد افلحت هذه الجهود في حلها أو في زيادتها تعقيداً.

جزء كبير من مسؤولية قيام هذه الأزمة يقع على عاتق العلوم الانسانية ذاتها لترددها في تحديد مجالات تخصصاتها بدقة واتباع مناهج خاصة محددة في الدراسات والأبحاث التي تقوم بها، ثم في تحمسها آخر الأمر لطرق البحث الخاصة بالعلوم الطبيعية ومبالغتها في تطبيق هذه المناهج والطرق على الظواهر التي تقوم هي بدراستها، اعتقاد منها أن ذلك سوف يرتفع بها الى المستوى الرفيع من الدقة والتقدم الذي أحرزته العلوم الطبيعية والبيولوجية. ومع ان هذا الاتجاه ساعد بالفعل على تحقيق نتائج طيبة في بعض المجالات وبخاصة فيما يتعلق بإمكان قياس بعض الظواهر الاجتماعية والنفسية على ما سنرى فيما بعد، فانه أدى من الناحية الأخرى الى ابتعاد العلوم الانسانية عن موضوعها الأساسي، وهو فهماً الانسان والمجتمع فهما يجمع بين الدقة والعمق والشمول. وبقول آخر، فإن جزءًا من الأزمة الحالية ناشيء من محاولة تلك العلوم الاقتراب من العلوم الطبيعية والتشبه بها، أو على الأصح الطريقة التي تسلكها في ذلك. وتظهر هذه المحاولة للتشبه في أبسط مظاهرها في اصرار «العلوم» الانسانية على ان تطلق صفة «العلم» على نفسها وموضوعات تخصصها على ما نجده في «علم» الاجتماع أو السوسيولوجيا، «علم» الانسان أو الانثروبولوجيا و«علم» النفس و«علم» الاقتصاد. بل ان الناس لم يعودوا يتكلمون عن السياسة أو فلسفة السياسة وإنما عن «علم» السياسة أو «العلم» السياسي فالتشبه بالعلم واضح إذن. وليس المقصود بذلك هو دراسة الظواهر الانسانية المختلفة دراسة موضوعية منزهة عن الميول والأهواء والتحيزات ـ وان كانت هناك اعتراضات على امكان تحقيق هذه الموضوعية أو حتى جدواها ـ وإنما المقصود هو التمسك الشديد بتطبيق أساليب وطرق البحث المتبعة في العلوم الطبيعية على ما ذكرنا. وقد ارتبط هذا كله بطبيعة الحال بالاتجاه نحو التخصص الضيق، تمشياً مع مقتضيات العلم الحديث وما يؤدي اليه هذا التخصص الضيق من تفتيت لموضوعات الدراسة بحيث ينتهي العالم إلى أن يعرف أكثر وأكثر عن أشياء أقل فأقل. وليس ثمة ما يعيب التخصص الدقيق ما دام يؤدي الى البحث العميق. فكل ما حققته العلوم الطبيعية والبيولوجية من تقدم يرجع الى التخصص الضيق. ولكن التخصص الضيق في العلوم الانسانية أدى الى انحصارها في دراسة موضوعات جزئية وابتعادها عما هو «انساني» وانفصالها عن أحداث العالم والحياة، وهو ما يؤخذ الآن بشدة عليها وعلى المتخصصين فيها.

ويختلف هذا الموقف اختلافاً كبيراً عن تصور العلماء الأوائل لمجال ورسالة العلوم الانسانية بعامة وعلم الاجتماع بخاصة. وربما كان سبب ذلك هو اختلاف الظروف والأوضاع التي لابست نشأة علم الاجتماع عن الظروف التي يعمل فيها العلماء الحاليون. والواقع أن الرعيل الأول من علماء الاجتماع لم يكونوا «اكاديميين» بالمعنى الشائع الآن للكلمة، بل ان الكثيرين منهم كانوا غرباء تماماً عن الحياة الأكاديمية الضيقة ولا ينتمون اليها. ويعتبر «بوخولتز» وكونت نفسه «وهربرت سبنسر» من أفضل الأمثلة لذلك النوع من العلماء. لقد كان بوخولتز صحفياً حراً وناقداً وكان كارك ماركس، الذي يطلق عليه «اليهودي غير المتهود» اقتصادياً وفيلسوفاً وعالم اجتماع ومؤرخاً ومصلحاً اجتماعياً ومفكراً ثورياً. بل أن بعض العلماء الأوائل الذين اشتغلوا فعلاً

بالتدريس مثل « فرديناند تونيز » و« ماكس فيبر » و« زيمل » و« دوركهايم » وغيرهم كانوا بطبيعة تكوينهم العقلي والثقافي الواسع غرباء، نسبياً، عن الحياة الاكاديمية الضيقة، ولم يكونوا يحتملون فكرة « الاستاذ » أو « المعلم » بالمعنى الضيق للكلمة الذي يحصر صاحبه في حدود تخصصه بحيث يغرق فيه تماماً. وعلى الرغم من كل الاضافات التي اضافوها لعلم الاجتماع فإنهم لم يحصروا أنفسهم في ذلك الفرع وحده من فروع المعرفة، بل أن معظم الفضل في اسهامهم المتنوع العميق في علم الاجتماع يرجع الى تلك النظرة الواسعة المتعمقة. كذلك كان الحال بالنسبة لعلماء الانثروبولوجيا الأوائل، إذ كان « هنري مين » و« ماكلينان » و« باخوفن » و« لويس مورجان » يشتغلون بالمحاماة وكان « فوستيل دوكولانج » مؤرخاً للعصور الكلاسيكية الوسطى، وكان « تايلور » من المهتمين بدراسة اللغات الاجنبية، وكان « وليام روبرتسون سميث » راعياً في الكنيسة الاسكتلندية ومتخصصاً في دراسات العهد القديم، كما كان « جيمس فريزر » متخصصاً في الآداب الكلاسيكية، وهكذا. ومن هنا جاءت نظرتهم الى الظواهر الاجتماعية والانسانية التي يدرسونها نظرة شاملة واسعة تتعدى في العادة حدود المجتمع المحلي الضيق الذي يعيشون فيه، وتحاول الاحاطة بقدر الامكان بالانسانية ككل وان كان ذلك لا يخلو من مثالب[8].

والظاهر ان ذلك كان هو الطابع الغالب على معظم العلوم الانسانية. فلقد كان المؤرخون يهتمون في المقام الأول بالتاريخ العالمي ككل أكثر من اهتمامهم بالتاريخ القومي، ويظهر هذا واضحاً في كتابات آدم سميث وهيجل وماركس وبوركهارت ورانكه، ولا زلنا نجد رواسب ومخلفات هذا الاتجاه في كتابات توينبي. ولقد كان لورد اكتون يطلب من تلاميذه من طلبة التاريخ أن يدرسوا « المشكلات التاريخية » التي هي في صميمها « مشكلات انسانية » ولا يقتصروا على دراسة العصور التاريخية التي كان يعتبرها دراسة ضيقة محدودة الأفق، كما كان « كولنجوود » يوصي تلاميذه في علم الآثار بأن يدرسوا المشكلات لا الأماكن الأثرية[9]. وليس من شك في أنه كان للأوضاع العامة السائدة، حينذاك، دخل كبير في اتخاذ ذلك الموقف. فالتغيرات السريعة الهائلة نسبياً والتطورات المتلاحقة التي صاحبت تحول المجتمع الأوروبي في عصر الانقلاب الصناعي على ما رأينا كانت تتطلب من المشتغلين بالعلوم الانسانية أن يحيطوا بكل هذه التغيرات وأسبابها، وان ينظروا الى العالم المتغير نظرة شاملة لا تتوافر إلا لمن يقف ـ ولو جزئياً ـ خارج أسوار الحياة الاكاديمية العالية الضيقة المحكمة، وهو ما كان يتوافر بالفعل في هؤلاء العلماء.

ويعتبر علماء الاجتماع الاميركيون وعلماء الانثروبولوجيا الأوروبيون مسؤولين في المقام الأول عن ذلك الاتجاه نحو التخصص الضيق، وبالتالي نحو النظرة الضيقة في اثنين من أهم العلوم الانسانية. وساعد على ذلك ظهور النزعة الوظيفية في التفسير الاجتماعي بعد أن انحسرت موجة التأويلات التطورية التي كانت تسود في القرن التاسع عشر نتيجة لما وجهه العلماء المحدثون لتلك التأويلات من انتقادات وطعون. فلقد بدأت الولايات المتحدة الأميريكية بعد الحرب العالمية الأولى تحتل مكانة مرموقة في المجتمع العالمي وتفرض نفسها وثقافتها على العالم بأسره، بحيث يمكن القول مع جيرت ولاندو إنه بدأ عصر جديد في تاريخ العالم هو عصر الولايات المتحدة الذي

يتميز بالسيطرة الأميركية ليس فقط في الميدان الاقتصادي أو السياسي، بل وأيضاً في مختلف ميادين العلم. وقد دخل علم الاجتماع الأميركي بالذات مرحلة جديدة لها خصائصها واتجاهاتها المميزة التي تتعارض تمام التعارض مع الاتجاهات القديمة. فبينما كان العلماء الأوائل يهتمون بدراسة الأبنية العالمية أخذ العلماء الأميركيون يركزون اهتماماتهم على دراسة المجتمعات المحلية، أو المشاكل الجزئية المحددة، وظهر بذلك ما يعرف على العموم باسم علم الاجتماع البيئي الذي يهتم بدارسة الوسط أو المجتمع المحلي، وذلك على يد « روبرت بارك » في شيكاغو منذ العشرينيات من هذا القرن. وازاء هذا الاتجاه الأمبريقي الجديد بدأ علم الاجتماع بصورته القديمة التي كانت مألوفة في القرن التاسع عشر والتي يمثلها علماء من أمثال كونت وسبنسر ودوركهايم يختفي بالتدريج، واعتبرت نظرياته مجرد نظرات ميتافيزيقية على أحسن الفروض. ثم أخذ الاتجاه نحو التخصص الضيق يزداد وضوحاً، ولم يعد السوسيولوجي بذلك مجرد متخصص في علم الاجتماع فحسب، ولكنه أصبح متخصصاً في فرع محدد بالذات مثل سوسيولوجيا العائلة، أو سوسيولوجيا الرأي العام، أو سوسيولوجيا المعرفة أو العلاقات السلالية، وما الى ذلك. ولم تعد الأولوية في الدراسات والبحوث الاجتماعية الحديثة تعطى لاختيار المشكلة التي يراد بحثها أو لنوع المعلومات التي يراد جمعها، وإنما أصبحت الأولوية تعطى لطرق وأساليب البحث التي يمكن استخدامها أو الاستعانة بها في جمع المعلومات وترتيبها وتبويبها وتحليلها. واختفى بذلك الى حد كبير ما كان « رايت ميلز » يسميه « بالمخيلة الاجتماعية » وأصبحت تلك (المخيلة) تعتبر مسألة غير عملية وغير علمية على السواء، كما اختلفت النظرة الى الكثيرين من العلماء الأميركيين الافذاذ الذين أسهموا اسهاماً له قيمته ووزنه في التفكير الاجتماعي النظري في أميركا ذاتها من أمثال « بيتيريم سوروكين » فأصبح العلماء الأمبريقيون يعتبرونهم متخلفين وتقليديين ويصفون آراءهم بأنها آراء عتيقة وبالية، كما كادت أسماء كونت وسبنسر ودوركهايم وغيرهم من علماء الاجتماع الكلاسيكيين تتوارى وتسقط في زوايا النسيان والاهمال، ولم يعد يرجع الى كتاباتهم سوى قلة ضئيلة من المتخصصين المتعمقين، ولأسباب تاريخية فقط في الأغلب.

ولقد شاركت الانثروبولوجيا الاجتماعية في أوروبا بصورة عامة، مشاركة فعالة في تعميق هذا الاتجاه ودفعه الى الأمام. وفرضت طبيعة الدراسات الانثروبولوجية ذاتها ذلك الاتجاه على العلماء والباحثين. فحين ظهرت الانثروبولوجيا الحديثة كعلم متميز وجهت كل اهتمامها الى دراسة الأشكال البسيطة من التجمعات الانسانية التي اصطلح على تسميتها بالمجتمعات البدائية، وهي بحكم الواقع جماعات صغيرة ومنعزلة بعضها عن البعض الآخر الى حد كبير، وبذلك لم يكن ثمة يد أمام الانتروبولوجيين من قصر جهودهم في الوقت الواحد على دراسة مجتمع واحد من هذه المجتمعات الصغيرة المنعزلة بكل ما فيه من أحداث ونظم وقيم وما يطرأ عليه من تغيرات وتطورات سريعة متلاحقة، وكانت طبيعة المنهج الانثروبولوجي تضطر الباحث الى الاقامة فترة طويلة من الزمن في الجماعة التي يدرسها حتى يتسنى له جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات الدقيقة التفصيلية، ويحيط بكل مظاهر الحياة ويتعرف على العلاقات الاجتماعية المتشابكة التي تؤلف نسيج البناء الاجتماعي هناك. وحتى بعد أن اتسع

مجال البحوث الانثروبولوجية وامتد الى المجتمعات الأكثر تقدماً وتعقداً ظل الانثروبولوجيون مخلصين الى حد كبير لطريقة البحث التقليدية، ولذا فإنهم يحرصون على اختيار الجماعات الصغيرة المحدودة كي يتمكنوا من دراستها دراسة تفصيلية مركزة. وعلى ذلك فان الجهود الضخمة التي كانت تبذل في القرن التاسع عشر للوصول الى نظريات عامة تصدق على المجتمع الانساني بأسره وفي مختلف صوره أخذت تقل وتتضاءل وتختفي بالتدريج، لتحل محلها دراسات وبحوث أقل طموحاً وأقل اعتماداً على التفكير النظري البحت. كان علماء القرن التاسع عشر يهتمون ببحث المسائل العامة الواسعة مثل المعنى الاجتماعي للدين. أما العلماء المحدثون ـ أو المعتدلون منهم على أي حال ـ فإنهم يفضلون دراسة الموضوعات الأكثر تحديداً مثل الدور الذي تلعبه عبادة الأسلاف في النسق الاجتماعي الذي يقوم على نظام البدنات المنقسمة في بعض المجتمعات الافريقية. ولم يعد الانثروبولوجي الحديث يحاول رسم صورة عريضة شاملة لتطور فكرة المسؤولية مثلاً أو تطور الدولة عند الجنس البشري كله، وبدأ يقنع بفحص مشكلات معينة بالذات وملاحظتها بطريقة مباشرة كأن يدرس مثلاً العداوة أو مركز الرئيس في أحد النظم السياسية بالذات، وذلك بالاشارة الى المجتمعات التي تؤثر فيها العداوة أو الرياسة تأثيراً واضحاً في بقية النشاط الاجتماعي. كذلك لا يحاول الباحث الانثروبولوجي المعاصر أن يزج نفسه في المناقشات النظرية العامة مثل البحث فيما اذا كانت المجتمعات البدائية تنزع نحو الشيوعية أو الفردية ويتجه بدلاً من ذلك الى دراسة كل أنواع الحقوق الجماعية الفردية أو الخاصة المتعلقة مثلاً بملكية الأرض أو الماشية أو غيرها في مجتمع معين بالذات، وذلك لكي يحدد نوع العلاقات القائمة بين كل هذه الحقوق من ناحية وعلاقتها كلها بالأنساق الاجتماعية التي تتأثر بها مثل نسق القرابة والنسق السياسي والنسق الشعائري وما اليها من ناحية أخرى. يضاف الى ذلك عامل آخر حاسم كان له أثره في اتجاه الانثروبولوجيا هذه الوجهة «العلمية» أو الأمبريقية الجديدة، وأعني به نوعية علماء الانثروبولوجيا في بداية القرن العشرين وطبيعة تخصصاتهم الأصلية، فاذا كان العلماء الأوائل من أمثال مورجان وماكلينان وفريزر وروبرتسون سميث قد تخصصوا في الأصل في الدراسات الانسانية والانسانيات، كالقانون والفلسفة واللغات الكلاسيكية على ما رأينا، فإن الكتّاب الذين خلفوا من بعدهم كانوا في الأغلب من العلماء الطبيعيين. فقد كان «هادون» مثلاً عالماً في الحيوانات البحرية، و«سلجمان» متخصصاً في علم الأمراض (الباثولوجيا)، واليوت سميث من علماء التشريح و«بالفور» من علماء الحيوان، ومالينوفسكي وبواز من علماء الفيزياء، وهكذا. وكان لهذا أثره بغير شك في الإتجاه نحو الدراسات الحقلية التي تعتبر الآن الخاصة المميزة للدراسات الانثوروبولوجية. ولقد أدى هذا الاتجاه الامبريقي خدمات جليلة للعلم. فقد ساعد مساعدة فعالة على تطوير وتهذيب أدوات البحث العلمي، مما أدى في النهاية الى تحقيق درجة عالية جداً من الدقة والضبط في النتائج. كما ساعد على امتداد اهتمام العلماء والباحثين إلى انماط من الحياة الاجتماعية لم يكن يخطر ببال العلماء السابقين دراستها، مثل دراسة المناطق السكنية المتخلفة في المدن الحديثة أو عصابات اللصوص ومحترفي الجريمة أو مدمني المخدرات أو الثأر أو مجتمعات المقاهي والنوادي الليلية، وما الى ذلك من الجماعات الصغيرة المحدودة أو

المشكلات الاجتماعية المحدودة. إلا أن المبالغة في هذا الاتجاه الأمبريقي - أو على الأصح الاقتصار عليه - كانت له بعض النتائج الضارة التي تتمثل بوجه خاص في تقسيم المجتمع الى قطاعات متمايزة للتمكن من القيام بالدراسات المركزة وفصل هذه القطاعات عن المجتمع القومي، فضلاً عن المجتمع الانساني، وكان لهذا أثره في انصراف العلوم الانسانية، تدريجياً، عن رؤية المجتمع والانسان في عمومها كما ذكرنا من قبل.

وليس المقصود بذلك هو الاعلاء من شأن الدراسات العامة الشاملة أو اعطاءها من الأهمية والتقدير أكثر مما تستحق. فلقد كان لهذه الدراسات التحليلية الشاملة عيوب كثيرة واضحة، وبخاصة في القرن التاسع عشر حين لجأ كثير من العلماء التطوريين الى افتراض حدوث أمور لم تحدث بالفعل في تاريخ الانسانية[١٥]. ولكن مهما يكن من شأن هذه العيوب فانه يبقى لهؤلاء العلماء التحليليين الأوائل الفضل في محاولة رؤية الأمور في علاقاتها المتبادلة وعلى مستوى المجتمع الانساني كله واقامة دراساتهم ضمن بناء اجتماعي ديناميكي دائم التغيّر. فلقد كان كل منهم يرى العصر الذي يعيش فيه عصر أزمات وانتقال وتحول وتغير وانه يحتاج بذلك الى الإلمام بكل ما يحدث فيه، ليس فقط على الصعيد المحلي أو القومي بل على الصعيد العالمي ككل. وبذلك كان ماركس مثلاً ينظر الى عصره على انه عصر انتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية، وكان سبنسر من قبله يراه عصر صراع بين المجتمع الصناعي المسالم الذي يسير حسب القانون الطبيعي والمجتمع الحربي الديكتاتوري الذي يقوم على الطغيان والاستبداد، وهكذا. وهذه ناحية تفتقر اليها النظرة المحدثة في معظم الأحوال، على الرغم من أن العصر الذي نعيش فيه هو أيضاً عصر أزمات وتغير وتحول ليس لها مثيل في كل تاريخ الانسانية. وقليل من العلماء المعاصرين هم الذين يحاولون أن ينظروا الى عالمنا المعاصر من خلال الصراع القائم بين المثل والقيم المختلفة أو الصراع بين الانسانية والآلة التي هي إحدى منجزات الانسان نفسه. وليس من شك في أن المسؤول الأول عن التغير الواضح في النظرة الى موضوع علم الاجتماع وغيره من العلوم الانسانية هو الميل الشديد الى التخصص الدقيق الضيق الذي ارتبط باعتبار هذه العلوم مهناً أو حرفاً واعتبار المشتغلين بها « مهنيين » أو « حرفيين » أكثر منهم مجرد مثقفين متعددي الجوانب في ثقافتهم ونظرتهم إلى الحياة والمجتمع والانسان. ويبدو ذلك واضحاً بين علماء الانثروبولوجيا بوجه خاص. فالغالبية العظمى من بين هؤلاء العلماء يرتبط اسمهم ليس بنظريات معينة أو حتى بدراسة مشاكل انسانية عامة وانما بدراسة مجتمع محلي واحد صغير، كما هو الحال، مثلاً، بالنسبة لمالينوفسكي الذي يرتبط اسمه بجزر التروبرياند التي وقف عليها كل حياته وجهوده. ولم يعط صفة الشمول والعمومية لكتاباته الا بعض علماء الاجتماع الفرنسيين من ذوي النظرة الواسعة والقدرة على صياغة النظريات والوصول الى أحكام عامة كلية من تحليل المعلومات الاثنوجرافية التي جمعها مالينوفسكي ومقارنتها بغيرها من المعلومات الاثنوجرافية التي جمعها غيره من علماء الانثروبولوجيا من شتى المجتمعات. وهذا وحده هو الذي أعطى كتابات مالينوفسكي معنى ومغزى تعدت بهما الحدود المحلية الضيقة التي كانت تنحصر فيها. وما يصدق على مالينوفسكي يصدق على غيره من علماء الانثروبولوجيا الى حد كبير.

ولسنا نتوقع، بطبيعة الحال، من العلماء المحدثين أن يخرجوا علينا الآن بدراسات عامة واسعة وشاملة تشبه كتابات فريزر أو تايلور التي تملأ في العادة مجلدات عديدة كما هو الحال في كتاب فريزر « الغصن الذهبي » الذي يقع في اثني عشر مجلداً. فلقد تغيرت الظروف التي يعمل فيها العلماء كما تغيرت طريقة التأليف العلمي عما كانت عليه في القرن التاسع عشر. ولكن الذي يؤخذ على « العلماء » المحدثين هو ابتعادهم الى حد كبير عن الإنشغال بدراسة الأوضاع والحركات والنظم الاجتماعية المعاصرة والتغلغل في معرفة أصولها وأسبابها ونتائجها وتفضيلهم على ذلك الانحصار في مشكلاتهم الجزئية الضيقة. ولقد لاحظ « جيرت ولاندو » في ذلك أن مجلة علم الاجتماع الأميركية رغم كل الأزمات والشدائد التي مرت بالعالم قبل الحرب العالمية الثانية ورغم اقتراب العالم من تلك الحرب بسرعة هائلة ومخيفة لم تنشر مقالاً واحداً عن الحزب النازي إلا في عام 1940، أي بعد أن كانت الحرب قد نشبت بالفعل، وانه خلال الفترة الطويلة بين عامي 1933 و 1947 لم يظهر في تلك المجلة ذاتها ـ رغم عصريتها وأهميتها بالنسبة لعلم الاجتماع ـ سوى مقالين اثنين عن (الاشتراكية القومية)، وان فهرس المجلة التحليلي خلال خمسين سنة كاملة لم يرد فيه ذكر كارل ماركس والماركسية سوى ثلاث مرات فقط بينما لا توجد فيه أية اشارة على الاطلاق الى لينين واللينينية. ولا يزال كثير من علماء الاجتماع يغضون الطرف عن الأزمات الطاحنة التي يمر بها العالم الآن والتي تتمثل في التفرقة العنصرية والظلم الاجتماعي الذي تتعرض له بعض فئات الشعب وانتشار الجريمة وما الى ذلك، ويركزون اهتمامهم على نفس المشاكل التي كانوا يهتمون بدراستها من قبل، أو يدرسون موضوعات غريبة وبعيدة عن المألوف ليجذبوا الانظار اليهم، بينما يغفلون دراسة بعض الظواهر الهامة والمسؤول الأول عن ذلك هو ـ كما ذكرنا من قبل ـ الرغبة الجامحة في محاكاة العلوم الطبيعية في نظرتها الى موضعات تخصصها وطريقتها في معالجة هذه الموضوعات واتباع نفس المناهج والطرق وما تطلبه هذا كله من التخصص الضيق الدقيق.

ولقد كان من الطبيعي أن تمتد هذه الثورة الى كثير من النواحي التي تعتبر مسلمات أولية في العلم والتي اقتبستها العلوم الانسانية بالضرورة حين اختارت لنفسها طريق العلوم الطبيعية والبيولوجية وطبقت مناهجها والتزمت بنظرتها الى موضوعاتها. ولعل أهم ما يميزه الدارسون الحديثون في موضوعية البحوث للظواهر التي تعنى بها. وقد نادى العلماء الأوائل في مختلف العلوم الانسانية بالتزام الموضوعية في دراستهم أيضاً للظواهر الانسانية، وظهرت هذه الدعوة واضحة في كتابات علماء الاجتماع الأوائل، وتلقفتها منهم الأجيال التالية من البحّاث والدارسين بحيث يعتبر الحديث في موضوعية البحوث من أول الدروس التي يتلقاها طالب الاجتماع أو الانثروبولوجيا، باعتبارها شرطاً أساسياً في البحث « العلمي » الدقيق. ولقد كان اميل دوركهايم، شيخ الاجتماعيين الفرنسيين، من أهم وأكبر الدعاة بضرورة التمسك بالموضوعية العلمية لتحقيق « علمية » علم الاجتماع، وظهر ذلك واضحاً في بداية كتابه الهام عن « قواعد المنهج في علم الاجتماع » حيث تنص القاعدة الأولى على ضرورة اعتبار الظواهر الاجتماعية كما لو كانت أشياء. والمقصود بهذه الشيئية هو ـ على العكس مما كان يعتقد

الكثيرون من أعداء وناقدي دوركهايم ـ أن تعالج تلك الظواهر الاجتماعية بنفس الروح ونفس النظرة ونفس الأسلوب التي يعالج بها الباحث الفيزيائي أو الكيميائي أو البيولوجي الظواهر التي يدرسها كل منهم في معمله. والمبدأ الهام الذي يحكم الموضوعية ويضمنها هو السعي في طلب الحقيقة ولا شيء غير الحقيقة... وان يقول العالم الحق ولا شيء غير الحق، على حد تعبير « بوبر »[11]. وهذا معناه أن الباحث لا بد أن يكون بعيداً عن التحيّز وان يتنزه عن الميول والمصالح الخاصة أو حتى الميول والمصالح السائدة في فترة تاريخية معينة، سواء أكانت هذه ميولاً سياسيةأو اقتصادية أو طبقية. ومن هنا كانت القاعدة الثانية من قواعد المنهج عند دوركهايم تنص على ضرورة التخلص من كل الآراء والأفكار والأهواء السابقة ونبذها. وهذا معناه في آخر الأمر « ضرورة اجتناب كل وجهة انتخابية » وبالتالي الامتناع عن الوقوف موقفاً نقدياً أو ابداء وجهة نظر معينة وعدم اصدار أية أحكام تقييمية. فوظيفة العالم الاجتماعي أو الانثروبولوجي ـ كمثالين للمشتغلين بالعلوم الإنسانية ـ هي الملاحظة والوصف والتحليل والتفسير فحسب. ولقد وجدت هذه الدعوة لتحرير العلوم الإنسانية من الأحكام التقييمية صدى هائلاً عند الغالبية العظمى من المشتغلين بهذه العلوم، واتخذت الدعوة ـ على ما يقول جولدنر ـ شكل وصية أخرى تكاد تضاف الى « الوصايا العشر » وتقول « لا تصدر حكماً تقييمياً »، وهي وصية تمتلئ بها الآن كل الكتب المدرسية.

وتثير هذه الدعوة كثيراً من شكوك العلماء الشبان الآن مثلما أثارت من قبل كثيراً من المناقشات والجدل بين علماء الجيل السابق. ولكن الشكوك الحالية تتخذ شكل الأزمة نظراً لحدة المناقشة وطبيعة الموضوعات التي تتعرض لها، وهي موضوعات فيها كثير من الحساسية وتمس الحكومات وكثيراً من الهيئات الرسمية في الدول المختلفة، كما توجه كثيراً من التهم للمشتغلين بالعلوم الانسانية. ويتساءل العلماء الثائرون عما يقصده أصحاب تلك الدعوى بالضبط من ضرورة تحرر العلوم الانسانية بعامة والعلوم الاجتماعية بخاصة من عنصر التقييم. فهل المقصود بذلك هو أن يتجنب الباحث اصدار أي حكم تقييمي على المشاكل الاجتماعية التي تعترض حياة المجتمع والتي يقوم الباحث نفسه بدراستها؟ أو هل المقصود هو تجنب التعرض بالدراسة أصلاً لهذه المشاكل حتى لا يتعرض الباحث لإخضاعها للنظرة الناقدة الفاحصة واحتمال اتخاذه موقفاً معيناً منها وبالتالي احتمال الحكم عليها؟ أو هل المقصود هو ضرورة الترفع عن المقتضيات الاخلاقية للعلوم الانسانية وبذلك يكتفي الباحث برد الوقائع بأمانة مع الامتناع تماماً عن استخلاص أية مبادىء من تلك الوقائع؟ ليس هناك رأي موحد ومتفق عليه من جميع العلماء حول هذه المسألة.

وهناك أسباب منهجية، ولا شك، وراء هذه الدعوى. ولكن على الرغم من اعتراف العلماء المعارضين بوجاهة هذه الأسباب فإنهم لا يغفلون مع ذلك الدوافع الأخرى الخاصة التي تكمن وراء هذه الدعوى، والظروف التي أحاطت بالعلماء الذين تبنوها ودعوا لها. وأفضل مثل لذلك هو ماكس فيبر باعتباره أحد كبار العلماء الذين تركوا أثراً واضحاً في تاريخ الفكر الاجتماعي الحديث، كما انه يتلقى الآن كثيراً من الطعنات التي

يوجهها بعض العلماء الشبان الثائرين لأنصار الموضوعية العلمية في العلوم الانسانية والمنادين بإمكان التنزه عن اصدار الاحكام التقييمية في تلك العلوم. فلم تكن دعوى ماكس فيبر بامكان التخلص من الاحكام التقييمية ناشئة فقط من رغبته في تطبيق قواعد المنهج تطبيقاً دقيقاً على علم الاجتماع، وانما كان يرى الى جانب ذلك ان هذه النظرة ترتفع بالعلوم الانسانية وبخاصة علم الاجتماع عن أن تكون اداة في خدمة السلطات الحكومية والاحزاب السياسية وتساعد الجامعة بالتالي على الاحتفاظ باستقلالها وتماسكها وأبعاد أي تدخل خارجي في شؤونها العلمية. فلقد كان واضحاً له ان الأساتذة الذين يخرجون عن الموقف « المحايد » الذي يجب أن يتمسك به العالم في دراسته للمشكلات الانسانية والذين يعبرون في أثناء دروسهم ومحاضراتهم عن آراء خاصة تعكس نظرة تقييمية ووجهة نظر شخصية ازاء هذه المشكلات يجذبون « الموضوعيين ». وكان التعبير عن الآراء الشخصية في الجامعات الألمانية يتخذ وسيلة للتنافس بين الأساتذة وبالتالي تحقيق المكاسب الشخصية وبخاصة المكاسب السياسية، وذلك كان فيبر يرى في التمسك بالموضوعية الخالصة وسيلة للقضاء على ذلك الاتجاه الخطير الذي كان يهدد الجامعة والحياة العلمية السليمة. يضاف الى ذلك ان التعبير عن الآراء الشخصية في مشكلات المجتمع والانسان أمام الطلاب قد تكون له نتائج خطيرة على تفكيرهم، اذ قد يتخذ شكل ما يعرف الآن باسم عملية « غسل المخ »، خاصة وان الطلاب في المراحل الأولى من حياتهم الجامعية لا يكونون على درجة من العلم والثقافة والقدرة على فحص الآراء وتحليلها بطريقة نقدية، وبذلك يتقبلون ما يلقيه عليهم أساتذتهم كقضايا مسلم بها، وفي ذلك خطورة بالغة على التفكير الشخصي وبالتالي على حرية التفكير إذ يخرج الطلاب نسخة مكررة من أستاذهم. والأغلب أن فيبر كان في هذا كله يحارب التعبير عن القيم السياسية بالذات وليس القيم الجمالية أو الدينية، أو هو على الأقل لم يعارض بنفس العنف والقوة مناقشة شؤون الفن والدين والتعبير عن الرأي فيها بصراحة. فلقد كان همه الأول هو الابتعاد بالجامعة عن الخصومات السياسية التي كانت ناشبة في ألمانيا على أيامه، واعتقد ان الجامعة حين تنأى بنفسها عن مثل تلك المعارك تستطيع أن تؤدى رسالتها على أكمل وجه كما يستطيع اساتذتها أن ينصرفوا بكل جهودهم الى العمل الأكاديمي الخالص الذي يجب أن يقفوا حياتهم عليه وحده. يضاف الى ذلك ان مناقشة الشؤون السياسية تخضع دائماً ـ في نظر فيبر ـ لكثير من القيود والمؤثرات والضغوط، وبذلك لا يمكن أن تكون حرة بالمعنى الصحيح للكلمة، ولذا فقد يكون من الخير الامتناع عن مناقشتها اصلاً. « الكبت الذاتي » القائم على امتناع الشخص من تلقاء نفسه عن مناقشته هذه الامور هو أفضل طريقة لتجنب التعرض للقمع الخارجي. إلا أن العلماء الشبان ينعون على فيبر هذه السلبية ويرون أن شأنه في هذا الموقف شأن من يرى أن الانتحار هو افضل وسيلة لتجنب التعرض لخطر القتل، وان النتيجة المحتومة لهذه السلبية هي إبعاد الجامعة تماماً عن احدى وظائفها الأساسية، وهي محاولة اكتشاف الأهداف الرئيسية للحياة الانسانية عن طريق حرية المناقشة والجدل.

والواقع ان هناك من الشواهد ما يبرر موقف التشكك الذي يقفه العلماء الشبان الآن من مسألة موضوعية

البحث في العلوم الانسانية. ذلك ان الحكومات كثيراً ما تتدخل في توجيه البحوث الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وتحدد موضوعات معينة بالذات تعطيها أولوية مطلقة، وتطالب العلماء بدراستها قبل غيرها من المشاكل التي قد تكون أقرب الى ميول هؤلاء العلماء، كما ان تمويل معظم الدراسات والبحوث في الوقت الحاضر يأتي من مصادر حكومية أو شبه رسمية على العموم. واعتماد العلماء في هذه المجالات على الهيئات الرسمية يفرض بلا شك قيوداً مغينة على آراء الباحثين والعلماء في المشكلات التي يدرسونها. وكثير من العلماء والباحثين في مختلف الدول هم في الحقيقة مجرد « موظفين » في الادارات الحكومية، يقتصر نشاطهم العلمي على دراسة المسائل التي تعينها لهم الدولة أو الإدارة الحكومية التي ينتمون إليها. وثمة فارق كبير بغير شك بين أن تسهم الحكومات والشركات في الإنفاق على البحوث التي يقوم بها العلماء حسب رغباتهم الشخصية وبدون تدخل من تلك الحكومات والشركات من ناحية، وان تقوم هيئة معينة بتحديد مشكلة معينة وتختار لدراستها باحثين معينين تقوم بالانفاق عليهم في أثناء مدة البحث والدراسة. فمعظم الدراسات والبحوث التي تدخل في هذه الفئة الأخيرة انما تجري لخدمة اغراض معينة، ولذا فهي تخضع في كل خطوة من خطواتها لتدخل تلك السلطات ورقابتها وتوجيهها مما قد يؤثر في النتائج التي تصل اليها. بل ان الكثير من هذه الدراسات الاجتماعية والانثروبولوجية والسياسية والاقتصادية يتم بتوجيه ادارات المخابرات في الدول المختلفة.

ومن الإنصاف أن نذكر ان استعانة الحكومات بالمشتغلين بالعلوم الانسانية لتحقيق أهداف معينة ظهر بشكل واضح وعلى نطاق واسع خلال الحرب العالمية الثانية، حين عمل بعض العلماء الأنثروبولوجيين وعلماء التاريخ بالذات في المخابرات العسكرية للدول المتحاربة، وتولى بعضهم بالفعل شؤون الحكم والادارة في المناطق التي تم فتحها، وقاموا بعدد من الدراسات في أثناء ذلك[12]. وقد لا يكون هناك غبار في استعانة الدولة بخبرة علمائها في المجهود الحربي لكسب المعركة، ولكن الأمر لم يلبث أن خرج عن ذلك النطاق الى مجال استخدامهم في عمليات التجسس من أجل فرض السيطرة والنفوذ على البلاد الأخرى في زمن السلم، وهو وضع يعتبره العلماء والمتمردون الثائرون منافياً للأخلاق. والأكثر من ذلك هو أن بعض العلوم الإنسانية، وبخاصة الانثروبولوجيا، أستعين بها في توطيد أركان الاستعمار على ما كان يحدث في المستعمرات البريطانية في أفريقيا. فقد كانت الحكومات الاستعمارية تستعين بمن تسميهم بالانثروبولوجيين الحكوميين، لاجراء دراسات خاصة بين القبائل والشعوب الخاضعة لحكمها، وجمع معلومات حول موضوعات معينة بالذات لكي تسترشد بها في سياستها وادارتها لتلك المجتمعات بطريقة لا تتعارض مع القيم والنظم التقليدية السائدة هناك، وبذلك كانت الحكومات الاستعمارية تتمكن بمعونة هؤلاء الانثروبولوجيين الحكوميين من تفادي كل ما من شأنه اثارة تلك الشعوب، فلا تطالب بحريتها واستقلالها، ويعتبر ذلك العمل أيضاً في نظر العلماء الثائرين المتمردين منافياً للأخلاق. صحيح انه في بعض الأحيان كان يسمح لهؤلاء الانثروبولوجيين الحكوميين بالقيام بالدراسات التي يرغبون هم أنفسهم في اجرائها والتي تتلاءم مع ميولهم أو تجيب على بعض الأسئلة العلمية التي تدور في أذهانهم، وكذلك فحص بعض

النظم التي لا تهم الحكومات بشكل مباشر مثل النظام الديني أو القرابي أو الآداب والفنون الشعبية والأساطير وما الى ذلك، ولكن هذا كان يعتبر في العادة عملاً جانبياً يقومون به حين يفرغون من عملهم الأساسي. ومما له دلالته في هذا الصدد أن نجد عالماً مثل ايفانز بريتشارد الذي بدأ حياته في خدمة حكومة السودان أيام الحكم الثنائي كأنثروبولوجي حكومي يقول بعد أن انتهت هذه الفترة من حياته العاملة وانصرف الى البحث الاكاديمي إنه لكي « لا تضار المثل والقيم العلمية ينبغي على الانثروبولوجيين الابتعاد، على العموم، عن المسائل السياسية والحكم بل انني أذهب في ذلك الى حد القول بأن الاعتماد ـ حتى في البحث الخالص عن الحقائق ـ على تعضيد الحكومات ومؤازرتها فيه شيء من الخطر على الانثروبولوجيا، كما قد يؤدي الى الصراع والتنازع بين وجهة نظر الانثروبولوجي ورأي الحكومة في مكونات البحث الانثروبولوجي. فقد يكون للانثروبولوجي شغف خاص ببعض مشكلات الدين البدائي ويود لو يقف عليها جانباً كبيراً من عنايته، بينما تفضل الحكومة ـ والحكومات على العموم لا تهتم كثيراً بالدين ـ لو يوجه تلك الجهود لدراسة المشكلات الناجمة عن هجرة الأيدي العاملة مثلاً، أو قد تريد الحكومة منه أن يقصر دراسته على نظام ملكية الأرض فقط عند شعب من الشعوب، بينما يرى هو أن من الصعب فهم هذا النظام إلا بدراسة كل الحياة الاجتماعية هناك. ومن الطبيعي أن ينصرف اهتمام الانثروبولوجي الى الموضوعات الأنثروبولوجية بغضّ النظر عما اذا كانت لها ـ أو لم يكن لها ـ أهمية عملية على الاطلاق، كذلك من الطبيعي أن تكون حكومات المستعمرات مهتمة بالمشاكل العملية بغض النظر عن قيمتها النظرية. وقد نشأت صعوبات واشكالات كثيرة حول هذه المسألة ». ومن شأن هذا كله أن يلقي ظلالاً كثيفة على ادعاء الكثيرين من المشتغلين بالعلوم الانسانية بأنهم يتوخون الموضوعية في دراساتهم وبحوثهم، في الوقت الذي يقومون فيه في الواقع بأبحاث موجهة ومغرضة ومتحيزة، وتهدف إلى تحقيق أهداف معينة، حددتها لهم هيئات لا تتصل بالعلم ولا بموضوعية البحث من قريب أو بعيد. ولذا كان الكثيرون من العلماء المتمردين يرون في دعوى الموضوعية العلمية في العلوم الانسانية نوعاً من النفاق العلمي الذي يجب فضحه وكشف النقاب عنه.

وليس في هذا كله إنكار لقيمة الموضوعية في ذاتها أو لأهميتها في البحوث العلمية إذا كان المقصود بها هو تسجيل كل الحقائق والوقائع المتصلة بموضوع الدراسة. والموضوعية بهذا المعنى لا تمنع من ابداء الرأي الشخصي في تلك الحقائق والوقائع بعد أن يتم تسجيلها بكل دقة وأمانة، فضلاً عن انها لا تتعارض بحال مع دراسة الأحداث الكبرى التي تؤثر في حياة المجتمع والانسان والعالم. أما ان يمتنع العلماء عن ابداء رأيهم الصريح في أمور حياتهم ومجتمعهم فتلك هي السلبية في أبشع صورها، لأنها تتصف بالانزواء والانكماش والجبن عن مواجهة الواقع ونقده وتحديه ان احتاج الأمر لذلك، وبذلك تصبح الموضوعية مرادفة لخيانة الرسالة والنراخي عن تحقيق الهدف الحقيقي للعلوم الانسانية، وهو محاولة فهم الانسان والمجتمع من كل الجوانب وفي مختلف الأبعاد والأعماق.

وعلى أية حال فإذا كان البحث العلمي يعاني الكثير من النقص إذا لم يتمسك الباحث بالموضوعية العلمية في دراسته للوقائع والحقائق وتحليلها فإن الأضرار المترتبة على الموقف السلبي أو الموقف الحيادي المطلق كثيرة وخطيرة في تقدير أعداء ذلك الاتجاه خاصة ان المبالغة في تحاشي نقد ما يحدث في المجتمع وتقويمه قد يودي في آخر الأمر بالمجتمع كله. وللعلوم الإنسانية في ذلك عظة وعبرة بما حدث في العلوم الطبيعية ذاتها. فقبل الحرب العالمية الثانية كان الرأي السائد في العلوم الطبيعية ينادي بضرورة التمسك بالموضوعية العلمية المطلقة مع عدم التقيد بالقيم الإنسانية على اعتبار أن العلم لا ينبغي له أن يخضع لأية أحكام تقويمية. وظل الحال كذلك حتى ألقيت القنبلة الذرية على هيروشيما فبدأ العلماء يراجعون أنفسهم ولم يعد الكثيرون منهم واثقين من صحة هذا الرأي. وهذا نفسه ينطبق على العلوم الإنسانية. فلو اقتصر اهتمام علماء الاجتماع والانتروبولوجيا وغيرهم على تحسين أساليب البحث ومناهجه وتطويرها بقصد التوصل الى نتائج أكثر دقة دون ابداء اهتمام مماثل بتنمية المسؤولية الأخلاقية لدى العلماء والباحثين فقد ينشأ جيل لا يهتم بالأخلاقيات ولا بالإنسانية ككل. واذا كان للعلم ـ على ما يقول جولدنر في ذلك ـ تطبيقاته البناءة والهدامة على ما يتمثل بوضوح في تفتيت الذرة فإن هذا لا يبرر إغفال الفوارق بين الناحيتين أو تجاهلها خاصة أن تباين هذه الفوارق لا تتعارض مع معايير الموضوعية العلمية، وكل ما يعنيه هو التخلص من تلك اللامبالاة الأخلاقية التي تصبغ سلوك الكثيرين من المشتغلين بالعلوم الإنسانية الآن.

ولقد سبق أن أشرنا الى أن الأزمة التي تمر بها العلوم الإنسانية الآن نشأت في الأصل من الرغبة الجامحة في استخدام مناهج وطرق وأساليب العلوم الطبيعية وتطبيقها بحذافيرها في دراسة الظواهر الإنسانية والاجتماعية، على أمل أن يساعد ذلك على الوصول الى نفس الدرجة من الدقة التي بلغتها العلوم الطبيعية والبيولوجية. والدعوة الى اتباع المناهج العلمية في العلوم الإنسانية قديمة، وقد ظهرت بوضوح عند أوغيست كونت ثم عند « ميل ». وهناك بلا شك كثير من النواحي المشتركة بين هاتين الفئتين من العلوم، وهي تتمثل بأبسط صورها في الاعتماد على الملاحظة والتحليل. بل ان الدعوة لاستخدام المناهج الكمية والطرق الإحصائية قديمة أيضاً، وترجع ـ فيما يتعلق بالانثروبولوجيا على الأقل ـ الى تايلور. إنما الجديد في الأمر هو تسليم الغالبية من المشتغلين بالعلوم الإنسانية الآن يقول « لورد كلفن » إن المعرفة التي لا يمكن قياسها هي معرفة هزيلة وغير مقنعة. وسيطرة الفكرة القائلة بأن نجاح العلوم الإنسانية وتقدمها واداءها لمهمتها على الوجه الأكمل رهن بقدرتها على استخدام مناهج العلوم الطبيعية وطرق البحث فيها وبخاصة استخدام القياس والاحصائيات والاستبيانات والجداول وما اليها. ولقد أصبح كثير من علماء الاجتماع بالذات، وبخاصة في أميركا، يرون أنفسهم أقرب الى علماء الفيزياء والكيمياء ويتصرفون في دراستهم على هذا الأساس، بغض النظر عن رأي الفيزيائيين والكيميائيين أنفسهم في ذلك. كما ظهرت نزعة قوية للمقارنة بين العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية كانت كلها في الأغلب تنتهي الى إقرار ان الفارق بينهما هو فارق في الدرجة فقط، ويتمثل على الخصوص في اختلاف كل منهما في صياغة المشكلات وحل

تلك المشكلات. ومهما يكن من شيء فهناك في الواقع عنصر مشترك بين مناهج هاتين الفئتين من العلوم كما ذكرنا، ويرجع ذلك الى أن العلوم الإنسانية فرع من فروع المعرفة التي تحاول الجمع بين الجانب النظري والجانب التجريبي ولو الى حد محدود. والمقصود بالجانب النظري هنا هو الميل الى تفسير الحوادث والتنبؤ بها عن طريق النظريات أو القوانين الكلية التي تحاول تلك العلوم اكتشافها، بينما نقصد بالجانب التجريبي ان لتلك العلوم سنداً من التجربة، بمعنى ان الحوادث التي تفسرها وتتنبأ بها هي وقائع يمكن مشاهدتها، كما إن المشاهدة أو بالأحرى الملاحظة هي الأساس الذي تعتمد عليه تلك العلوم في قبولها أو رفضها لأية نظرية من النظريات. وإذا كانت العلوم الإنسانية تحاول الوصول الى نفس النجاح الذي حققته العلوم الطبيعية فإن ذلك لن يتم على الوجه الأكمل إلا اذا تمكنت من الوصول الى مثل التنبؤات أو التكهنات الدقيقة التي تصل اليها العلوم الطبيعية، والمحك في ذلك هو أن تؤيد التجربة تلك التنبؤات أو التكهنات.

وليس هنا مجال الدخول في مناقشة مناهج العلوم الطبيعية والانسانية بالتفصيل، فقد عولجت هذه المسائل بكثرة في الكتب المدرسية التي تهتم بوجه خاص بتبيين خصائص العلم والمنهج العلمي. ولكن يمكن القول مع « سكينر » إن العلم ـ عامة ـ مجموعة من المواقف التي تتمثل في الاتجاه نحو دراسة الأشياء، وليس ما يقوله الآخرون عن تلك الأشياء. ولذا فهو يرفض الركون الى ما هو وارد في الكتب ويهتم بدلاً من ذلك بدراسة الواقع ذاته، كما انه لا يقبل أي رأي أو قول ـ مهما كان شائعاً ـ إذا تعارض مع ملاحظة الواقع والطبيعة. فالعلم هو تقبل الحقائق والوقائع حتى وان تعارضت مع الرغبات والأهواء الذاتية، وهو بذلك يتطلب درجة عالية من الأمانة العقلية. ومع ان العلماء ليسوا أكثر أمانة من غيرهم من البشر فإن العلم وممارسته يعطيان أولوية خاصة لتلك الأمانة كما يقول « بردجمان ». فالأمانة العقلية إذن هي وسيلة التقدم في العلم، وهذا هو السبب في أن كل الأحكام تخضع للتجارب العديدة المتكررة، وهذا أيضاً هو ما يخلق الجو العلمي الذي يفترض توافر الدقة، كما يساعد هو نفسه على الوصول الى تلك الدقة المطلوبة. ولكن بالاضافة الى كون العلم مجموعة من المواقف والاتجاهات فإنه بحث عن النظام أو الترتيب والإطراد، وعن العلاقات الممكن وجودها بين الأحداث والظواهر في الطبيعة. ويبدأ العلم في العادة بملاحظة حالات فردية يصل منها الى التعميم أو الى القانون العلمي الكلي. ومع أن الإنسان يكتشف مثل هذه العلاقات في خبرته اليومية فإن العلم يكتشفها بطريقة أكثر دقة ومنهجية، ويعبر عنها أيضاً في أسلوب دقيق محكم. وهذا هو الفارق الهائل بين نظرة الزنجية ونظرة بافلوف الى سيل اللعاب من فم الكلب.

والوصول الى القوانين العلمية عمل طويل شاق، ويحتاج الى تضافر كثير من القوى خلال فترة طويلة من الزمن. فهو ليس من عمل الفرد، كما انه لا يتوقف على اكتشاف فرد واحد، وانما على المعلومات التي توفرها أجيال متتالية من العلماء. ولذا فإن الخاصية الأساسية للعلم هي تراكم هذه المعارف والمعلومات. وبقول آخر، فإن العلم ينتمي الى ذلك النوع من المعرفة الذي يعرف باسم: المعرفة التراكمية. وتخضع هذه المعرفة التراكمية ـ أو

العلم ـ لنوع من المحكـات تساعد جميع المشتغلين بها على الحكم عليها بالصدق والكذب، وذلك على العكس من المعرفة اللاتراكمية، كالأدب، فهي لا تخضع لمثل هذه المحكات، ولا يمكن أن تؤدي الى اتفاق عام ومن هنا كان الحكم عليها بأنها غير مفيدة بل وان من الخطأ تسميتها « معرفة » على الإطلاق، إذ ليس لها معنى بل ـ وهذا هو المهم في نظر المعترضين على هذه التسمية ـ ليس لها أي أثر حقيقي في السلوك البشري[13].

ولقد خطت العلوم الإنسانية خطوات كبيرة حقاً في سبيل تطبيق المنهج العلمي في ميادين دراساتها الخاصة. وكثير من هذه العلوم ـ وبخاصة علم النفس وعلم الاجتماع، والى حد ما الانثروبولوجيا ـ تستعين بالقياس الى جانب الملاحظة. وقد أدت الملاحظة الدقيقة في كثير من الأحيان الى اكتشاف نوع من النظام أو الأطراد بين الظواهر التي تهتم بها هذه العلوم، مما ساعد على اصدار بعض التكهنات أو التنبؤات حول السلوك الإنساني. والواقع انه لولا اكتشاف هذه الاطرادات لما أمكن معالجة كثير من الشؤون التي تعرض لحياة الإنسان والمجتمع. وتهدف المناهج العلمية بأساليبها الرياضية والمنطقية والتجريبية الى توضيح هذه الاطرادات وابرازها، وهذا نفسه هو ما يحاول الكثيرون من علماء الانثروبولوجيا وعلم النفس الاجتماعي تحقيقه من خلال دراساتهم الحقلية وما يهدف اليه أيضاً علماء النفس من استخدام الطرق التجريبية التي تمارس في العيادات والمختبرات والتي تخضع لكثير من الضبط والتحكم. ومن هنا كان إلحاح الكثيرين من المتخصصين في العلوم الإنسانية في ضرورة الإستعانة بالمناهج والطرق الرياضية والتجريبية للكشف عن تلك الإطرادات والتعبير عنها، على أساس أن هذه المناهج والطرق ملك « للعلم » في ذاته، ولا يمكن أن تكون وقفاً على علم دون آخر، وإنه يحق للعلوم الإنسانية بناء على ذلك أن تستعين بها ما دام ذلك يؤدي الى تحقيق درجة أكبر من الدقة والضبط.

ومع التسليم بهذا كله، فإن السؤال المهم الذي يتردد في الأذهان ولم يجد اجابة نهائية حتى الآن هو: إلى أي حد يمكن استخدام مناهج العلوم الطبيعية وطرقها وأساليبها في العلوم الإنسانية، وبالتالي الى أي حد يمكن اعتبار العلوم الإنسانية علوماً طبيعية؟ هناك صعوبات كثيرة تقف حائلاً بين هاتين الفئتين من العلوم رغم كل ما يبدو من تقارب وتشابه بينهما، ويكفي للتدليل على ذلك ضرب بعض الأمثلة من مناهج العلوم الطبيعية ومدى انطباقها على العلوم الإنسانية دون أن ندخل مع ذلك في تفاصيل كثيرة لا داعي لها.

وأول هذه الأمثلة ـ وهو في الوقت ذاته يمثل أولى الصعوبات ـ هو التجريب أو إجراء التجارب المعملية كعنصر متميز عن الملاحظة التي تستعين بها العلوم الطبيعية والإنسانية على السواء. ويعتبر منهج التجربة المنهج الأساسي في العلوم الطبيعية، وهو يعتمد على عزل الظواهر الطبيعية صناعياً، والتحكم فيها بقصد التوصل الى تحقيق الظروف المتماثلة المرة تلو المرة، وما يترتب على هذه الظروف من نتائج ثم تكوين النظريات. ومن المسلم به أن العالم الفيزيائي يتميز على العالم الاجتماعي أو الانثروبولوجي مثلاً باستخدام الوسائل العملية وأجهزة القياس والملاحظة الدقيقة، ويستعين بها في اخضاع الظواهر التي يدرسها للمراقبة والملاحظة الدقيقتين. ومع ان هناك معامل ومختبرات لبعض العلوم الإنسانية في كثير من الجامعات ومراكز البحوث فإنه من الصعب إجراء التجارب

فيها بالمعنى المفهوم من كلمة « تجربة ». والواقع ان هناك كثيراً من الإعتراضات على إمكان القيام بمثل هذه التجارب، ومعظم هذه الاعتراضات ذات طابع نظري أو منطقي. فمنهج التجربة يعتمد ـ كما يقول كارل بوبد ـ على الفكرة القائلة بأن الأمور المتماثلة تحدث في الظروف المتماثلة، وهو أمر يصعب تحقيقه في العلوم الإنسانية. وحتى لو أمكن تطبيقه فلن تكون له فائدة كبرى، بل انه قد يكون عديم الفائدة تماماً، لأن الظروف المتماثلة لا يمكن أن تتحقق إلا في حدود الفترة التاريخية الواحدة، ولذا فلن يكون لأي تجربة نجريها إلا دلالة محدودة جداً. يضاف الى ذلك أن عزل الظواهر الاجتماعية صناعياً من شأنه أن يستبعد العوامل التي لها الأهمية العظمى في العلوم الإنسانية. « فنحن لن نجد أبداً في روبنسون كروسو وفي نظامه الاقتصادي الفردي المنعزل نموذجاً مفيداً للنظام الاقتصادي الذي لا تنشأ مشكلاته إلا عن التأثير المتبادل بين الأفراد والجماعات ». بل ان ثمة استحالة كاملة في اجراء التجارب المفيدة في بعض العلوم الانسانية مثل علم الاجتماع. وتتمثل هذه الاستحالة في ان التجارب الإجتماعية الواسعة النطاق ـ مثل توزيع الملكيات الكبيرة ـ لا يمكن اعتبارها تجارب بالمعنى الفيزيقي أو الدقيق للكلمة، إذ ليس الغرض منها العمل على تقدم المعرفة من حيث هي كذلك، بل يقصد بها تحقيق النصر السياسي. فهذه التجارب لا تجرى في المعمل بمعزل عن العالم الخارجي، بل بالأحرى، أن نقول إن إجراءها يغير الظروف الاجتماعية نفسها، وليس من الممكن تكرارها في ظروف مماثلة، من حيث أن الظروف تغيرت نتيجة لإجرائها في المرة الأولى، وذلك كله بالإضافة إلى إمكان تحكم العالم الطبيعي في اختيار الظروف التي يجرى فيها تجاربه وتغيير هذه الظروف كيفما شاء، وهو الأمر الذي لا يتيسر للعالم الاجتماعي أو الانثروبولوجي. صحيح انه أجري عدد من التجارب في ميدان علم النفس وبخاصة علم النفس الصناعي وفي ميدان علم الاجتماع الصناعي، وكان لبعض هذه التجارب دلالة عميقة مثل تجارب « مصانع هوثورن » المشهورة، كما أجريت بعض التجارب التي تتسم بالجرأة لقياس بعض الاستجابات في أثناء العملية الجنسية على أشخاص من كلا الجنسين تقدموا من تلقاء أنفسهم ومارسوا العملية الجنسية تحت عدسات التصوير وعيون الملاحظين وتعتبر فتحاً جديداً في الدراسات التجريبية على البشر، إلا ان هذا كله لا يمكن أن يقارن بالتجارب الدقيقة المتكررة التي تجرى في معامل الفيزياء والكيمياء تحت ظروف تكاد تكون مثالية، وذلك بعكس الحال بالنسبة للتجارب التي قد يود العالم الاجتماعي أو الانثروبولوجي إجراءها فتقف دونها كثير من العقبات والصعوبات الفنية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو الدينية. فلقد أثارت تجارب « ماسترز » و« جونسون » لقياس الاستجابة الجنسية عند البشر رد فعل عنيف بين رجال الكنيسة والمتدينين عموماً في أميركا والغرب، ولولا انها أجريت سراً وفي الخفاء لمدة احدى عشرة سنة لما قدِّر لها أن تتم. ولذا فإن كثيراً من التجارب التي نرغب في اجرائها الى أقصى حد سوف تبقى في عالم الأحلام زماناً طويلاً، وذلك رغم ان هذه التجارب هي من النوع الجزئي وليس من النوع اليوتوبي. ولا مفر للعالم الاجتماعي من أن يعتمد في عمله أكثر مما ينبغي على التجارب التي يجريها في ذهنه، وكذلك على التشريعات السياسية التي تصدر في ظروف وبطريقة ينقصها الكثير مما

نرغب فيه من وجهة النظر العلمية. بل ان ثمة كثيراً من الشك يخالج المرء في مدى دقة ودلالة هذه التجارب، وفيما اذا كان هؤلاء الأشخاص يتصرفون بطريقة طبيعية حين يتم عزلهم في حجرات خاصة لملاحظة سلوكهم وقياسه، وبخاصة حين تكون المسألة متعلقة بالسلوك الجنسي وممارسة العملية الجنسية. ولذا فكثيراً ما يوصف العلماء الذين يقومون بمثل هذه التجارب انهم يبحثون بتجاربهم عن قوانين لا تنطبق في الحقيقة إلا على تلك الحجرات المعزولة.

وهذا ينقلنا الى المثال الثاني: إذا كان أحد أهداف الملاحظة والتجريب في العلوم الطبيعية هو الوصول الى القوانين الكلية المضبوطة، فإلى أي حد أمكن تحقيق ذلك في العلوم الإنسانية؟ الواقع اننا إذا استثنينا علم الاقتصاد فإن الحصيلة من هذه «القوانين» في بقية العلوم الإنسانية تبدو ضئيلة للغاية. بل ان ما يسمى «قوانين» فيها ـ أو في بعضها على الأقل مثل علم الاجتماع والانثروبولوجيا ـ لا يخلو من العيوب وأوجه النقص. والمعروف ان نجاح التعميمات في العلوم الطبيعية يرجع الى اطراد الأحداث الطبيعية، وهو الأمر الذي لا يتوافر دائماً في احداث الحياة وشؤون المجتمع وأحوال الأفراد، ولذا فإن كثيراً من الأحكام العامة الكلية التي أطلقها بعض السوسيولوجيين أو الأنثروبولوجيين ليست في حقيقة الأمر إلا أقوالاً بديهية لا ترقى الى مستوى القوانين، ولا تلبث عموميتها أن تنهار أمام الفحص الدقيق. وبالإضافة الى ما تتمتع به القوانين في العلوم الطبيعية من الصدق فإنها تتميز عادة بالوضوح والايجاز والخلو من اللبس والغموض، كما انه يمكن التعبير عنها في الأغلب في صيغ رياضية دقيقة ومحكمة، وذلك على العكس تماماً من الأحكام الكلية التي نصادفها في العلوم الإنسانية، فهي تصاغ في العادة في قالب من الكلمات الطنانة، ويداخلها كثير من الغموض، كما يحوطها الكثير من التحفظات. وعلى ذلك فإن الدعوى بأن الانساق الاجتماعية مثلاً انساق طبيعية تجد كثيراً من المقاومة ليس فقط من جانب العلماء الشبان الثائرين الذين خلقوا بثورتهم الأزمة الحالية التي تمر بها العلوم الانسانية ـ أو جزءًا من هذه الأزمة على الأقل ـ بل وأيضاً من عدد من كبار العلماء «المحافظين». فايفانز بريتشارد يصف هذه الدعوى بأنها «الوضيعية النظرية في أسوأ صورها» ويرى ان من حقه أن يطالب الذين يقررون أن غاية الأنثروبولوجيا وبالتالي العلوم الإنسانية هي الوصول الى قوانين اجتماعية تشبه القوانين التي يصوغها العلماء الطبيعيون أن يقدموا لنا أمثلة من هذه القوانين الاجتماعية: «ولكن لم يظهر للآن أي شيء يشبه ولو من بعيد قوانين العلوم الطبيعية، وكل ما أمكن الوصول اليه هو بعض الأحكام الحتمية أو الغائية أو العملية. وقد أتت كل التعميمات التي حاول بعض العلماء اطلاقها غامضة مبهمة فضفاضة مما يقلل من قيمتها وأهميتها، هذا على فرض صدقها. والحق إن هذه التعميمات ليست سوى مجرد تكرار للمعاني الجزئية وابراز الأشياء العادية المألوفة في صور أخرى وعلى مستوى استدلالي ساذج بسيط». ولقد دارت على صفحات مجلة العلوم الإنسانية الفرنسية منذ سنوات مناقشات طويلة تجمع بين العنف والطرافة حول امكان وصول الانثروبولوجيا الاجتماعية بالذات الى قوانين عامة تشبه قوانين العلم الطبيعي في صدقها وعموميتها. ولقد تزعم الانثروبولوجي البولندي

اندريسكي الدفاع عن الدعوى القائلة بامكان صياغة التعميمات أو القوانين الصادقة، بل وذهب الى أن هناك قوانين بالفعل من هذا النوع، وضرب لذلك بعض الأمثلة، مثل ارتباط انتشار نظام تعدد الزوجات بالتفاوت الاقتصادي الشديد في المجتمعات البدائية، وان الحروب تؤدي الى ظهور الحكم الانفرادي، وان الزيادة الكبيرة في عدد السكان تؤدي الى الحرب. ويرى اندريسكي ان ثمة أمثلة أخرى يمكن ذكرها للتدليل على وجود القوانين الاجتماعية، وإن كان العلماء مع ذلك لم يصوغوا حتى الآن إلا عدداً قليلاً نسبياً من هذه القوانين، وذلك نظراً لحداثة العلوم الاجتماعية (علم الاجتماع والأنثروبولوجيا بالذات). ويلاحظ أندريسكي ان الناس كانوا دائماً يقفون موقفاً عدائياً من كل العلوم في أول عهدها، ولو صدقت المزاعم التي كانت تنكر امكان الوصول الى قوانين في العلوم الطبيعية لما كانت هناك الآن علوم الفيزياء والكيمياء والحياة « البيولوجيا » وغيرها. ولكن أحد الانثروبولوجيين البريطانيين وهو « لورد راجلان » تصدى للرد على اندريسكي على صفحات المجلة ذاتها، وحاول أن يفقد ما ذهب اليه عن طريق التشكيك في أن القضايا التي ذكرها تؤلف قوانين مطلقة. وبيّن راجلان مثلاً انه ليس ثمة تفاوت اقتصادي عند قبائل استراليا، ومع ذلك فهم يعرفون نظام تعدد الزوجات، وان قبائل « الماساي » في شرق أفريقيا من أشد الشعوب حباً في الحرب ومع ذلك فالحكم ديمقراطي، ولم يظهر فيها ديكتاتور واحد، وأخيراً فإن بلاد البنغال متخمة بالسكان، ومع ذلك فإنهم من أشد الشعوب حباً في السلام. وعلى أية حال فإن قيام مثل هذه المناقشات حول موضوع لم يعد محل بحث على الإطلاق في العلوم الطبيعية منذ زمن طويل يدل دلالة واضحة على مدى اختلاف وجهات النظر بين المشتغلين بالعلوم الإنسانية، كما يدعو الى التشكك فيما إذا لم تكن كل الجهود التي يبذلها هؤلاء العلماء للكشف عن مثل هذه القوانين هي جهود ضائعة وغير مثمرة وان كل ما سوف تؤدي اليه هو « إثارة بعض مناقشات جوفاء عن المناهج ».

والمثال الثالث والأخير هو محاولة العلوم الإنسانية استخدام المناهج الرياضية والكمية في وصف وتفسير الظواهر التي تدرسها. وقد أفلح علم الإقتصاد في ذلك الى حد كبير كما صادف علم النفس وعلم الاجتماع بعض النجاح، وامتدت المحاولات أخيراً الى الانثروبولوجيا التي أخذت تنحو بسرعة منذ الأربعينيات نحو المناهج الكمية، وتحاول أن تصوغ الوقائع الاجتماعية في حدود وألفاظ كمية مثلما يفعل علماء الاجتماع المحدثون، خاصة بعد أن ظهر عدد متزايد من العلماء الذين يزاوجون في دراساتهم بين المناهج السوسيولوجية والانثروبولوجية، ويمزجون بين الوصف الكيفي البحت والتحليل الكمي، على أساس ان هناك من الحقائق عن الإنسان والمجتمع ما لا يمكن فهمه فهماً دقيقاً إلا عن طريق الإحصاء والاستعانة بالمناهج الرياضية. فالسلوك الإنساني في مظاهره الجماعية يمدنا بنوعين أو فئتين من المعلومات أو الحقائق: حقائق لها دلالات كمية تشير الى الحجم والمقدار، وحقائق ذات دلالات كيفية تحتاج الى مجرد الوصف والتفسير.

والسائد عند الكثيرين من علماء الانثروبولوجيا الآن هو ان تطور العلم سوف يؤدي بالتدريج الى اخضاع المعلومات التي تعالج الآن في حدود وألفاظ كيفية للتفسيرات والتحليلات الكمية أو العددية، وانه إذا كانت

دراسة البناء الاجتماعي في المرحلة الحالية من مراحل تطور العلم الاجتماعي بعامة والانثروبولوجيا بخاصة تحتم وصف الثقافة السائدة في المجتمع فإن ذلك سوف يختفي بتقدم الدراسات الكمية لهذه الحقائق، وانه لا بد من استخدام القياس في مجال الانثروبولوجيا الاجتماعية بنفس الطريقة التي يستخدم بها في الدراسات السوسيولوجية الحديثة واعطاء العناصر غير المتغيرة في الحياة الاجتماعية قيماً عددية حتى يمكن اضفاء بعض الدقة العلمية على الدراسات الكيفية. ويذكر «ليفي شتروس» - الذي يعتبر من أشد الدعاة لاستخدام المناهج الرياضية في الدراسات الاجتماعية حماساً - في مقال هام له بعنوان «الرياضيات والإنسان» ان الشيء المؤكد هو ان الشبان الذين سوف يتخصصون في العلوم الاجتماعية لا بد أن تكون لهم ثقافة أساسية متينة في الرياضيات حتى لا يطردوا من الميدان العلمي.

ولقد استشهدت هنا بما يحدث في الانثروبولوجيا بالذات نظراً لحداثتها كعلم إذا قيست بالعلوم الإنسانية الأخرى من ناحية ولأن منهجها - بحكم الظروف التي تجرى فيها الدراسات الحقلية في المجتمعات البدائية والمتخلفة التي يصعب الحصول فيها على معلومات عديدة - هو منهج كيفي وصفي إلى حد كبير. ولكن الملاحظ على العموم هو انه على الرغم من قوة الدعوة لاستخدام المناهج الرياضية فليس هناك من بين العلماء المعاصرين في الانثروبولوجيا على الأقل من يرى أن هذه المناهج تكفي بذاتها لفهم الحياة الاجتماعية، وان كانت تساعد على دراستها بطريقة أكثر دقة من السرد الوصفي الخالص. وفورتيس نفسه، الذي أشرنا الى مقاله القيم الذي يدعو فيه الى انتحال المناهج الرياضية في دراسة المجتمعات البدائية، والذي يعتبر من أشد المتحمسين للتحليلات الكمية للظواهر الاجتماعية يقول في نهاية مقاله الذي يدرس فيه بعض الظواهر عند قبائل الاشانتي «لقد حاولت أن أبيّن في هذا المقال ان التحليل الاحصائي الأولي أمر لازم لتوضيح بعض مشكلات البناء الاجتماعي الذي يمر بعملية تفاضل اجتماعي. فمن الواضح أن استخدام مصطلحات وعبارات مثل «الزواج والإقامة عند أهل الزوج»، أو «عند أهل الزوجة»، لن يفيد في مثل هذا المقام شيئاً، بينما استخدام المعلومات العددية تساعدنا على أن نرى تنظيم الحياة العائلية عند الاشانتي هو نتيجة لتفاعل وتداخل عدد من العوامل المحددة تحديداً لا يخلو من الدقة والتي تعمل في وقت معين بالذات أو على مدى فترة محددة من الزمن». وهذا يعني ان استخدام العمليات الاحصائية الأولية تساعد فقط على ازالة ما يحيط ببعض المصطلحات الكيفية من غموض ولبس. ولم تفلح كل المحاولات التي بذلت حتى الآن، في علم الاجتماع والانثروبولوجيا بالذات في الوصول الى صياغة قوانين اجتماعية في ألفاظ وحدود كمية مثلما أفلحت العلوم الطبيعية حيث يعتبر الوصف الكمي للكيفيات الفيزيقية شرطاً أساسياً لصياغة القوانين العلمية في قالب رياضي محكم. ولو نظرنا مثلاً الى صيغة مثل «يزداد الميل نحو التوسع الاستعماري بازدياد شدة التصنيع» لتبيّن لنا على الفور، كما يقول كارل بوبر، اننا لا نملك طريقة لقياس الميل نحو التوسع أو لقياس شدة التصنيع. ومما قد تكون له دلالته في هذا الصدد ان كبار علماء الرياضيات أنفسهم تجاهلوا تطبيقاتها على العلوم الإنسانية نظراً لصعوبة هذه التطبيقات.

إن الاختلافات المنهجية بين العلوم الإنسانية والعلوم الطبيعية أوسع وأشمل بكثير مما ذكرنا، ولكننا نكتفي بهذا القدر لأنه ليس من أهدافنا هنا أن نكتب بحثاً في المناهج بقدر ما نهدف الى ابراز أهم عناصر الأزمة التي تمر بها العلوم الإنسانية الآن، مع العلم بأن جذور المشكلة قديمة وان معظمها يدور حول المناهج. ومع التسليم بأنه ليس ثمة ما يضير العلوم الإنسانية في استعانتها بمناهج العلوم الطبيعية وأساليبها في البحث إذا كان ذلك يساعدها على الوصول الى نتائج أكثر دقة مما تصل اليه بالفعل عن طريق الملاحظة البحتة أو الملاحظة بالمشاركة، فإن المعارضين لذلك الاتجاه - أو المعتدلين منهم على الأصح - يرون ضرورة تعديل هذه المناهج بما يتلاءم مع طبيعة العلوم الإنسانية ذاتها وطبيعة الموضوعات التي تهتم بدراستها وهي موضوعات تصل في آخر الأمر - بشكل أو بآخر - بالطبيعة الإنسانية ذاتها. والشيء المميز لمعظم هذه العلوم هو أن موضوع دراستها - أي الطبيعة الإنسانية - يؤلف في الوقت ذاته جزءًا من المنهج، وإنه بناء على ذلك يتعين على الباحث في هذه العلوم أن يستخدم « انسانيته » في محاولته فهم النظم الاجتماعية وأنماط السلوك المختلفة والحوافز والدوافع الكامنة وراء هذا السلوك، وهو الأمر الذي لا نجده في العلوم الطبيعية. فليس هناك تعاطف بين الباحث الفيزيائي مثلاً والذرات أو بين الباحث البيولوجي وذباب الفاكهة وهكذا. فهناك نوع من الحوار إذن بين الباحث وموضوع بحثه في العلوم الإنسانية، وهو حوار ضروري لفهم المشكلة فهماً حقيقياً عميقاً، بينما لا تعترف العلوم الطبيعية بوجود مثل هذا الحوار، وذلك لأنها تلتقي بموضوعات بحثها على انها أشياء وليس كأشخاص كما يحدث في العلوم الإنسانية أو بعضها على الأقل. وواضح ان هذا القول الأخير يتعارض تعارضاً تاماً مع ما يقوله دوركهايم في قاعدته الأولى المشهورة من قواعد المنهج في علم الاجتماع من ضرورة اعتبار الظواهر الاجتماعية كما لو كانت أشياء حتى تتوافر الموضوعية العلمية في الدراسة. والواقع ان كثيرين من المشتغلين بالعلوم الإنسانية انتبهوا منذ زمن طويل الى ضرورة اهتمام الباحث الاجتماعي والانثروبولوجي بوجه خاص بهذه المشاركة الوجدانية أو التعاطف واعتبارها جزءًا من عملها بعكس ما يقول دوركهايم تماماً. وقد أطلق « كولي » منذ زمن غير قريب على هذه العملية اسم الاستبطان التعاطفي واعتبرها جزءًا من منهج الدراسة على الرغم من انها تثير كثيراً من الصعوبات أمام الباحث الذي يجد نفسه بذلك موزعاً بين متطلبات الموضوعية العلمية وبين التعاطف مع الأشخاص الذين يدرس حياتهم وسلوكهم وأفكارهم وقيمهم. وقد عاد هذا الاتجاه الى الظهور من جديد في السنوات الأخيرة على أيدي عدد كبير من العلماء الشبان الذين يريدون أن يعيدوا الى العلوم الإنسانية « انسانيتها ». ونجد كثيراً من ملامح هذا الاتجاه واضحة على الخصوص في كتابات بعض الانثروبولوجيين الذين خرجوا على النمط المألوف في الدراسات الانثروبولوجية التقليدية التي كانت تتمسك بحرفية المناهج المتبعة في العلوم الطبيعية[14].

والرأي الذي يسود الآن عند هؤلاء الكتّاب هو انه مهما تظاهر المشتغلون بالعلوم الإنسانية بأنهم يسيرون في نفس الطريق الذي سلكته العلوم الطبيعية وانهم يطبقون في دراساتهم وبحوثهم مبادىء الموضوعية العلمية التي تحتم

عليهم اعتبار الظواهر الاجتماعية والإنسانية على العموم كما لو كانت أشياء فإنهم لا يستطيعون التخلص من حقيقة هامة وهي انهم يعنون أصلاً بالحالات الذهنية وانهم يكونون أقرب الى موضوعات تخصصهم حين يتكلمون عن المشاعر والعواطف والأفكار والمثل والعلاقات والدوافع والنظم والقيم الإنسانية وما إليها. والواقع انهم يتعرضون لهذه الأمور في كتاباتهم حتى وان لم يقولوها بصراحة أو لم يذكروها في تلك الألفاظ والحدود. ويبدو هذا واضحاً في كتابات اثنين من كبار المدافعين عن « علمية » علم الاجتماع والانثروبولوجيا وهما دوركهايم ورادكليف براون. فالدين مثلاً لن يمكن فهمه عن طريق معرفة عدد المساجد أو الكنائس أو المعابد في المجتمع وعدد المترددين عليها في كل صلاة أو عدد الذين يتقدمون بتظلماتهم لأضرحة الأولياء وأنواع التظلمات التي يرفعونها الى هؤلاء الأولياء وإذا ما كانت هذه التظلمات والشكاوى تكتب بالحبر أو الرصاص كما ظهر في كتاب حديث عن هذا الموضوع في مصر. كذلك لن يمكن فهم العائلة كنظام اجتماعي عن طريق دراسة عدد البيوت وعدد طوابقها وعدد الغرف فيها وطريقة بنائها والمواد المستخدمة في البناء ووسائل التهوية والإضاءة ولا حتى عدد أفراد هذه العائلات الذين يعيشون معاً تحت سقف واحد أو في بيوت متفرقة، وما الى ذلك من المعلومات العددية التي لا شك في أهميتها ولكنها لا تكفي اطلاقاً لفهم هذين النظامين الاجتماعيين، إنما الذي يجدي في فهم النظم هو دراسة الحالات الذهنية المتصلة بها وأثرها في فئات معينة من الناس في مواقف معينة بالذات. ويصدق هذا بشكل أو بآخر على كل العلوم الإنسانية. بل ان علماء الاقتصاد أنفسهم كثيراً ما يضيقون بحدود وقيود النظريات الاقتصادية الصورية ويثورون عليها ويعطون بعض اهتمامهم لدراسة الدوافع الحقيقية لسلوك الناس في مواقف اقتصادية معينة وبذلك يدخلون ميدان الفلسفة دون أن يدركوا ذلك، مثلما فعل « سمنر » و« فبلن » و« نايت »، وغيرهم. وربما كان هذا هو السبب في الاهتمام الزائد الذي يوليه علماء الاجتماع والانثروبولوجيا بالذات لدراسة نسق القيم. إذ مهما بلغت المعلومات التي يحصل عليها السوسيولوجيون والانثروبولوجيون عن سلوك الناس في المجتمع من الدقة والتفصيل والكثرة فلن تكون لها أهمية حقيقية إلا إذا درست في ضوء نسق القيم السائد في ذلك المجتمع، وذلك على اعتبار ان اختيارات الإنسان وتفضيلاته والمعايير التي تتحكم في عملية الاختيار والمفاضلة هي التي تؤلف في الحقيقة موضوع العلم الإجتماعي. وهذه المعايير هي قبل كل شيء مستويات خلقية وعقلية، ومن هذه الناحية فإنها تكون أقرب الى مجال الأدب والفلسفة منها الى العلوم الطبيعية. وكما يقول جون كيميني « إنه في الصعب أن تبقى المعاني العاطفية بمعزل عن الفرضيات، فكل منا يهتم لما تنطوي عليه الأفعال من تضمينات أخلاقية. ذلك لأنه من الصعب أن يصار الى صياغة النتائج المتوقعة للجهود البشرية في قالب خلو من الشعور. ونحن ندرك اليوم في دراستنا لتاريخ قوانين حركات الأجرام السماوية كم كان حظ علماء الفلك عظيماً لأنه لم يكن يهمهم ما هي مدارات تلك الأجرام طالما كان باستطاعتهم وصفها بدقة ». أما العلوم الاجتماعية فإن الصعوبة هي ان الضغط للوصول الى نتائج مرغوبة لا يأتي من خارج نفس العالم بل من داخلها. فهو يود لو يستطيع الاعتقاد بأن بعض الأفعال تؤدي الى المرغوب من النتائج.

هذه الأمور تشير الى ان ثمة علاقة قوية بين العلوم الإنسانية والإنسانيات وتردنا إلى ما ذكره « ردفيلد » عن تصويره للوضع القائم الآن بأنه أشبه بالمأدبة التي تجمع بين مختلف المعارف والتي تجلس فيها العلوم الإنسانية بين العلوم الطبيعية من جهة والإنسانيات من جهة أخرى. فجزء كبير من المعلومات والحقائق والوقائع والأفكار التي تتردد في الكتابات الاجتماعية والانثروبولوجية وغيرها نصادفها في كتابات الفلاسفة والأدباء، بل ان الأعمال الفنية ذاتها تعبر في كثير من الأحيان عن الاهتمامات والاتجاهات السياسية والدينية والاقتصادية والقيم الاجتماعية وكلها أمور تدخل في نطاق العلوم الإنسانية. وليس المهم ـ كما يقول ردفيلد ـ ان يقال ان الفلاسفة يستمدون آراءهم وأفكارهم ومعلوماتهم من الكتب بينما يستمدها الاجتماعيون والانثروبولوجيون من واقع الحياة، إنما المهم هو ان الاثنين يهتمان بالحالات الذهنية وانساق القيم عند البشر. صحيح ان هناك اختلافات بين الإنسانيات والعلوم الإنسانية، وهي تتركز في الأغلب في أن الإنسانيات تهتم بوجه خاص بابداعات المخيلة الخالقة التي تصدر عن الأفراد نتيجة لمجهودهم الخاص الواعي، بينما تهتم العلوم الإنسانية بالنظم التي تظهر تلقائياً خلال الزمن والتي لا يرتبط وجودها وبقاؤها بالفرد من حيث هو فرد، وصحيح أيضاً ان الفلاسفة يعطون من الاهتمام والانتباه للمذاهب الفكرية ما لا نجده عند معظم المشتغلين بالعلوم الإنسانية وهكذا، ولكن الخط الفاصل بين الإنسانيات والعلوم الإنسانية ليس قاطعاً تماماً. فهناك من بين علماء الانثروبولوجيا مثلاً من يهتم اهتماماً بالغاً بالمعايير الجمالية عند البدائيين ـ مثلما فعلت « روث بنزل » بدراساتها للأنماط الجمالية عند صانعي الفخار عند هنود البويبلو، وما فعل « بول بوهانان » في دراساته للفن الأفريقي ـ ومنهم من يهتم بدراسة الفلسفة البدائية مثل « بول رادين » الذي أعطى كثيراً من الاهتمام لأنماط التفكير عند بعض قبائل الهنود الحمر وفكرتهم عن الكون ومركز الإنسان فيه، وضمّن كثيراً من النتائج التي وصل اليها في كتابه عن « الرجل البدائي كفيلسوف » وهناك أيضاً من علماء الاجتماع وبخاصة من الفرنسيين من يعالج في كتاباته مشاكل الفلسفة من زاوية سوسيولوجية مثل « جورج جيرفتش » والواقع ان كتابات علماء الاجتماع الفرنسيين أقرب في طابعها العام الى الكتابات الفلسفية المجردة منها الى الكتابات السوسيولوجية التي تصدر عن علماء الاجتماع الأميركيين أو البريطانيين[١٥]، كما ان هناك من علماء الاقتصاد أيضاً من يكتبون بطريقة أقرب الى كتابات الفلاسفة كما هو الحال في كتابات « هارولد اينيس » وهكذا. ولكننا نجد من الناحية الأخرى ان علم النفس وهو أحد العلوم الإنسانية ـ إلى حد ما على الأقل ـ يعطي الأولوية في دراسته للفرد كفرد بعكس الحال في بقية العلوم الإنسانية الأخرى التي تهتم في المحل الأول بالناحية الجماعية في حياة الإنسان وبذلك يكون أقرب في هذه الناحية بالذات الى الإنسانيات. وهذا كله علاوة على الاتجاهات الحديثة في الانثروبولوجيا التي أخذت تعنى عناية فائقة بدراسة الشخصية وعلاقتها بالثقافة بحيث أصبحت مدرسة الثقافة والشخصية ومن أقوى وأهم المدارس الانثروبولوجية الآن.

هناك إذن أرض مشتركة بين العلوم الإنسانية والإنسانيات، وإن كان هناك في الوقت نفسه ميل واضح للتغاضي عن وجودها واغفال شأنها وجرياً وراء التشبه بالعلوم الطبيعية، أو على الأصح نتيجة للتشبث بما يسميه

« هايك » بالنزعة « التعالمية ». وهو اتجاه فيه كثير من الخطر على العلوم الإنسانية لأنه يقوم على التقليد الأعمى لمنهج العلم ولغته، مع اغفال طبيعة العلوم الإنسانية ذاتها ومتطلباتها. والإحساس بهذا الخطر هو من أكبر الدوافع التي تحفز العلماء الشبان الآن إلى اعادة النظر في موقف العلوم الإنسانية وعلم الاجتماع بالذات وصلتها بالعلوم الطبيعية من ناحية والإنسانيات من ناحية أخرى، كما انه هو السبب المباشر في محاولة التقريب بين العلوم الإنسانية والإنسانيات بعد أن طال انفصالها وافتراقهما، ولقد انتبه كثير من العلماء البريطانيين فجأة ـ كمن يصحو من النوم بغتة ـ الى ان العلوم الإنسانية والإنسانيات تفرعت من أصل واحد يرجع الى دراسة الثقافة الكلاسيكية، وتنبه كثير من العلماء في ألمانيا فجأة أيضاً إلى ان العلوم الإنسانية والإنسانيات تنتميان الى شيء واحد وانه خليق بهم لذلك أن يكتشفوا من جديد تلك العلاقات التي طال اغفالها أو تجاهلها. وكان السؤال التقليدي الذي يواجههم هنا أيضاً هو ما الشيء المشترك بين العلوم الإنسانية والإنسانيات؟ ثم ما الذي تستطيع العلوم الإنسانية أن تأخذه من الإنسانيات في المرحلة الراهنة من تطورها وبعد أن ارتبطت بالعلوم الطبيعية ارتباطاً قوياً لا سبيل الى انكاره؟

والجواب على هذا السؤال يبدو سهلاً في نظر بعض العلماء الذين تعرضوا لهذه المشكلة. فهم يرون بكل بساطة ان الشيء المشترك بينهما هو « الإنسانية » ذاتها. وكما يقول ردفيلد في ذلك: إن الإنسانية تعتبر عاملاً مشتركاً بين الذين « ينظرون » الى الإنسان كما يظهر في الكتابات الأدبية والأعمال الفنية « أي المشتغلين بالإنسانيات » والذين « يدرسون » الإنسان كما يتبدى في النظم الاجتماعية والأنماط السلوكية الظاهرة أمامهم. فالإنسانية هي الموضوع المركزي الذي تدور حوله اهتمامات المشتغلين بالعلوم الإنسانية والإنسانيات على السواء[16]. ولو أعيد توزيع الدراسات الأكاديمية من جديد حسب موضوعاتهم وليس تبعاً للمناهج التي تستخدمها في الدراسة والبحث لوضعت العلوم الإنسانية مع الإنسانيات في مجموعة واحدة متميزة عن بقية المعارف والعلوم الأخرى لأنه مهما قيل ان العلوم البيولوجية، مثلاً تدرس الإنسان فإن « انسانية » الإنسان ليست موضوع اهتمام هذه العلوم البيولوجية فضلاً عن العلوم الطبيعية، بينما هي الموضوع الأساسي للعلوم الإنسانية[17]. وهذه أقوال غامضة وغير محددة، لأن كل ما تعنيه في الواقع هو أن المشتغلين بالعلوم الإنسانية يمكنهم أن يجدوا في فنون وآداب وفلسفات العالم مصادر غنية لدراسة الإنسان والمجتمع وان الاستعانة بها تؤدي الى فهم أعمق وأفضل للمشكلات التي يعالجها هؤلاء العلماء. وهذا يصدق أيضاً على موقف الأدباء والفلاسفة ورجال الفن من العلوم الإنسانية وضرورة العمل على استيعاب نظرتها الى الإنسان والمجتمع والاستعانة بالنتائج التي تصل اليها هذه العلوم في كتاباتهم وأعمالهم الأدبية أو الفلسفية أو الفنية.

ومهما يكن من شيء، فالواضح ان العلوم الإنسانية ـ ربما باستثناء الاقتصاد ـ لا تزال تتخبط حتى الآن بين الفلسفات التقليدية التي تدور حول الطبيعة الإنسانية والرغبة في قيام علم طبيعي للسلوك البشري تحت أسماء مختلفة. فعلى الرغم من كل ما بذل في سبيل تطبيق مناهج العلوم الطبيعية على العلوم الإنسانية فإن هذا الاتجاه

يلقى الكثير من المعارضة، ليس فقط نتيجة للصعوبات التي يلاقيها العلماء في تطبيق هذه المناهج في دراسة الظواهر الاجتماعية والإنسانية، بل وأيضاً كرد فعل للنتائج التي ترتبت على المغالاة في محاولة تطبيق هذه المناهج واغفال طبيعة هذه الظواهر. وقد أخذ الاتجاه الذي سيطر على الدراسات السوسيولوجية بالذات منذ أوغيست كونت ـ والذي بمقتضاه كان ينظر الى علم الاجتماع على انه علم طبيعي ـ في الانحسار. وهذا هو ما يحدث أيضاً فيما يتعلق بالنظرة التي سادت ردحاً طويلاً من الزمن في الأبحاث الانثروبولوجية والتي كانت تعتبر النسق الاجتماعي نسقاً طبيعياً. فالعلوم الإنسانية لم تسقط تماماً الفلسفة التقليدية عن الطبيعة الإنسانية كما انها لم تتقبل تماماً وجهة النظر العلمية. ولا يزال الاتجاهان يعيشان جنباً الى جنب ويصارع أحدهما الآخر. وليس هذا مجرد اختلاف اكاديمي، إذ يترتب عليه في الواقع نتائج عملية هائلة تتصل بموقف الإنسان من الحياة ذاتها. انه بقول آخر اختلاف يتصل بمسألة الحرية الإنسانية من ناحية أو خضوع الفرد لعوامل خارجية تتحكم فيه وفي سلوكه، كما انه يتصل بالنظم السياسية ونظم الحكم ذاتها. ومن هنا نجد ان الأزمة الراهنة التي تمر بها العلوم الإنسانية الآن والتي تبدو في ظاهرها أزمة خاصة بالمناهج لها في حقيقة الأمر أبعاد ايديولوجية، كما انها متأثرة الى حد كبير بالأزمة الناشبة بين نظم الحكم المختلفة، نظراً لما لهذه النظم من صلة وثيقة بطبيعة السلوك الإنساني. وسوف يظل هذا الاختلاف على المناهج وعلى طبيعة العلوم الإنسانية ومدى ارتباطها بالعلوم الطبيعية والإنسانية قائماً ومحتدماً طالما كان هناك خلاف في الرأي حول طبيعة السلوك الإنساني نفسه. ولكن هذا موضوع آخر.

الحواشي

(1) بوبر، كارل: عقم المذهب التاريخي، دراسة في مناهج العلوم الاجتماعية. ترجمة الدكتور عبد الحميد صبره (منشأة المعارف الاسكندرية 1959) صفحة 9.

(2) Gerth, H. and London, S «the relevence of History to the sociological E thos» 1963 P. 26

(3) يطلق اصطلاح (العلوم الإنسانية) في العادة على الانثروبولوجيا وعلم الاجتماع وعلم النفس وعلم الاقتصاد والسياسة، وقد يدخل في دائرتها أيضاً التاريخ وفي بعض الأحيان الادارة العامة. وتختلف العلوم الإنسانية عما يعرف عادة باسم «الإنسانيات» التي تضمّ الأدب والفلسفة والفنّ وما اليها...

(4) ربما كان أفضل مثل لذلك هو كتابه عن «الانتحار: دراسة في علم الاجتماع». وينظر في هذا المجال أيضاً، كتاب الدكتور أحمد أبو زيد «البناء الاجتماعي: مدخل لدراسة المجتمع» الجزء الأول: الدار القومية للطباعة والنشر القاهرة 1958 صفحات 80-85.

(5) يظهر هذا الاتجاه بوضوح في كتابات مالينوفسكي الأولى حيث حاول تفسير الكبت والصراع اللذين يظهران في العائلة الأوروبية نتيجة لوطأة الحضارة الحديثة بالاستعانة بالتحليل النفسي وكتابات فرويد ومدرسته.

(6) ايفانز بريتشارد: «الانتروبولوجيا الاجتماعية». منشأة المعارف الاسكندرية صفحة 75 تعريب الدكتور أحمد أبو زيد.

(7) Eysench, Sense and Nonsense in psychology, Pelican 1966, p. 12.

(8) ايفانز بريتشارد: المرجع السابق ذكره، صفحتا 110-111.

(9) المرجع السابق ذكره صفحة 130.

(10) من أفضل الأمثلة التي يمكن الاستشهاد بها هنا، ذلك النظام العقلي النظري البحت الذي أقامه لويس مورجان ليصور به تطوّر العلاقات الجنسية. وتتلخص نظريته في أن المجتمع كان يتألف في البداية من زمرة اجتماعية بسيطة تعيش في حالة بدائية لا تحكمها ضوابط أو قوانين

وبذلك كان أفرادها يحيون حياة اباحية. وهي مرحلة « الإباحية الجنسية » حسب ما يسميها مورجان. ثم تطورت الى شكل العائلة الدموية التي تقوم على زواج الأخوة والأخوات ثم تطورت الأشكال الى ان أصبح الزواج يتم بين رجل واحد وامرأة واحدة.

(11) بوبر : المرجع السابق ذكره. صفحة 26.

(12) من أهم الأمثلة على ذلك مشاركة العالم الانثربولوجي البريطاني ايفانز بريتشارد في حروب شمال أفريقيا وتوليه منصب الحاكم العسكري في برقة.

(13) تتمثل المعرفة التراكمية بأفضل صورها في العلوم الطبيعية.

(14) من أهمّ هؤلاء العلماء « أوسكار لويس » الذي يعتمد الآن اعتماداً متزايداً في دراسته للمجتمعات البسيطة على دراسة الحالات وتاريخ حياة أشخاص معيّنين كما ترد على ألسنتهم هم أنفسهم.

(15) اهتم كثير من علماء الاجماع الفرنسيين بتبيين المسائل المشتركة بين الفلسفة وعلم الاجتماع، من الكتب الهامة في ذلك كتاب دوركهايم « الفلسفة وعلم الاجتماع ».

(16) وحتى في الحالات التي تعالج فيها العلوم الإنسانية موضوعات تبدو بعيدة عن مجالات اهتمامات الإنسانية مثل الدراسات « الديموغرافية ».

(17) الواقع ان هذا يحدث فعلاً في بعض الدراسات السوسيولوجيّة والانثروبولوجيّة وبحاجة تلك التي يقوم بها باحثون أجانب في بعض المجتمعات ذات الثقافة العريقة. كتلك التي يقوم بها المستشرقون بوجه خاص وبعض الانثربولوجيين اذ يحتاج الأمر منهم الى دراسة ثقافة ذلك المجتمع بما فيها اللغة والأدب والفنّ وما اليها للوصول الى فهم أعمق للنظم الاجتماعية السائدة في تلك المجتمعات.